

卷之四



في علم الدجال والحد الصريح منهم

والحسن بن علي بن احمد  
السجستاني

سجده

اسد و صمد و  
محمد

عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْأُمَّةِ وَالْمِلَّةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ

۱۳۹  
 ۲۸۲  
 ۱۳۹  
 ۲۸۲

۷۷۱-۷۷۲

**پایزید شش**

کتابخانه مجلس

شورای ملی

كتب المرام والروام

مؤلف زين الدين بن علي بن احمد الشافعي

شماره ثبت کتاب

 $\sqrt{1.02}$ 

1E104

1801

فیلمو تی تی تاسیس ۲۰۰۳

غلی ، فرست شد.

AYFA



بسم الله الرحمن الرحيم

خبرك اللهم على حسن توفيق البدايه في علم الدين والروايه وتشكيل  
الرعايه في جميع الاحوال الى النهايه واصل على سبيلك وجيبك محمد المصطفى  
الغوايه المشكله الى الحق وسبيل الهدايه وعلى له الاطهار والاهل  
صلوهم دايمة متصله لا تسليح لما عايه وتسلم نيلها وبعد الحمد لله  
والصلوة على منتهى قدرها فهذا كتاب مختصر ومعناه في علم حديث الحديث وهو  
علم يحكي فيه عن من الحديث وطريقه من صحبه واتباعه وعلماء وما يحتاج اليه  
ليعرف المقبول منه والمردود وقصوده الراوي والمروي عنه حيث يحد  
عائنه معرفه ما يعيد من ذلك ليعلم ما يرد منه ليجنبه وكانت يدك  
من القاصد وسان مصطلحاتهم في هذا العلم المكنونات المستور عن معاني اللغويين  
او المخصصين لا تسود عليك الحسن الذي هو الاصول على وجه الاجازة والاختصار  
دون الاطناف والاكثار ليشهد حفظه وتكثيفه فان طبع اهل الدين لا يجدوا الكثر  
خصوصا في هذا الشأن وهو منتهى على مقدمه ولرجعه الولب سائر من هذا العلم  
والدلالة على صواب الصواب فالمقدم على بيان اصوله واصطلاحاته التي يحتاج اليها  
الى معرفتها ومعرفة على الحق والاستناد والسند ونحوه الحديث الحديث من ادق المعاني  
وهو اصطلاح كلام يكون نسبة خارج في هذا الموضع السنه اي يكون في الخارج نسبة  
في

السنه الاولى او الحديث  
السنه الثاني او الحديث  
والسنه الثالث او الحديث  
والسنه الرابع او الحديث  
والسنه الخامس او الحديث  
والسنه السادس او الحديث  
والسنه السابع او الحديث  
والسنه الثامن او الحديث  
والسنه التاسع او الحديث  
والسنه العاشر او الحديث

او سلبه تطابقه اي تلك النسبة في كل الخارج فان يكونا سلبا او شاكيا ولا تطابقه فان يكون  
احدهما شاكيا والاخر سلبا او الكلف في التعريف غير ان الحسن وضوح بقوله لنبينه خارج الا  
فانه وان اشتمل على النسبه الا انه لا خارج له عنها بل لفظه شاكيا لنبينه من سبقه بل هو  
ويوضح ذلك الكلف اما ان يكون نسبة حيث يحصل اللفظ ويكون اللفظ هو هذا  
غير قصد الى كونها له على نسبة حاصلة في الواقع بين سمين وهو الاثنا او كونه نسبة  
بصددها لثانته حاصيه اي يات في نفس اللفظ مطابقة اولها مطابقة وهو كبر قاد  
شك زيدا قائم فقد است لزيد في اللفظ نسبة العام اليه اي نفس اللفظ ليدان يكون  
من العام نسبة بالاحاطة او السلب فانه في نفس اللفظ لا يحل من ان يكونا او غير قائم  
بمخالف قولنا فانه وان اشتمل على نسبة العام اليه لكنها نسبة حدث من اللفظ لا بد  
على شوك امر اخر خارج عنها تطابق اولها ومن لم يحمد الصدق والكذب كله والحسن  
وهو اي الخبر المراد في الحديث اعم من ان يكون قول الرسول صلى والام والهي والكرام  
غيرهم من العلماء والصالحين ونحوهم وفي بعضه فغيرهم هذا هو الاشهر في الاشهر  
والاوقول لعدم معناه اللغوي وقد كلف السائل وهو الحديث بما جاء عن المعصوم السبع  
الامام وكلف الاول وهو الخبر بما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها  
الاخبار وليس شغلها السنه النبويه الحديث وما جاء عن الامام عندنا في او كلف الثاني  
وهو الحديث اعم من الخبر مطلقا لكان كل خبر حديث من غير كس وكلف واحد قد يرد  
قائلا والاشهر اعم منها السنه اشهر منها اي يعني عتبي وقيل ان الاشهر ما جاء عن علي



واكتسب ما جاء في النبي واخره هو العلم منها والاعرف بالاعتناء والمثل لها الكسب الصلبي  
 من الجبل ورويه عنه المتن الايض ومتى انتهى قوتها ومنه جبل متبسط كل شيء  
 يقع به ذلك الشيء ويقوى به كما ان الان يقع بالعلم ويقوى به <sup>بما اكتسب</sup>  
اكتسب الذي يقع به المعنى وهو مقول النبي صلى وما في معناه وانما طريق  
 المتن وهو جملته من رواه من قولهم فله سند اي يعتمد سند الطريق سند الآثار  
 العللي في صحة كلياته وضعفه عليه وقيل ان السند هو الاخبار عن طريقه اي طريق  
 المتن والاول اظهر لان العلم والضعف لما ينتبها الى الطريق باعتبار رواته  
 لا باعتبار الاخبار بل قد تكون الاخبار بالطريق الضعيف صحيحة بان رواه القوي  
 الصواب بطريق ضعيف معنى صحة الاخبار تكون تلك الرواة طريقه مع الحكم بضعفه  
والاستناد رفع اكتسب لا قابلية من نفي اولام او ما في معانيها والاول <sup>المعنى</sup> رتبة  
 الثاني بسند وهو الاخبار عن طريق المتن اليه اي الاستدراك ايضا لان  
 يجعل قوتها بسند لان الاخبار عن الطريق في كضعفه هو الاستدراك بطريق  
 من تعريفه وعليه فالسند والاستناد معني وعلى الاول بها غير لما كثر  
اي معنى غلبه محض في الصدق والكذب على وجه منيع الجمع والكل في الاعم  
 من اللغز والاعمال انما قلنا انه محض فيها لانه كما قد عرفت انتهى نسبة اللفظ وسنة  
 الواقع ثم ان طابق

طابق الواقع المحكم باللفظ فالاول وهو الصدق ونحوه لا يطابقه والثاني وهو  
 ويذكر طريق وجهه كصحة يروى على الاول شرفا من <sup>وال</sup> محمد ومثله صادقان  
 فانه صادق وقول الصدق كونه وكاذب من قولنا لا انا جعلناه خبرا او جذاذبه  
 كاذب وان جعلناه خبرا من كاذب هو كاذب اظهر من صادق في صدقها كاذب في الكذب  
 ونسب بقوله في الاعم على خلافه في حط حث است فيه ولست طمينة ما وظهر  
 في صدق الخبر مع مطابقة الواقع اعلم ان الخبر انما يطابق في كذبه مع عدم مطابقته  
 له اعلم انه من غير مطابق وكما خرج عنها فليس بصدق ولا كذب وكما يركله من الخبر  
 انما مطابق للواقع ولا يحل فيها ما مع اعلم انه مطابق او اعلم انه غير مطابق  
 او يدور في الاعمال فبذلك سنة اعم وصدقها صادق وهو مطابق للواقع  
 اعلم انه مطابق وهو غير مطابق مع اعلم انه غير مطابق  
اللفظ لما فيه وهو المطابقة مع اعلم ان المطابقة او يدور في الاعمال وعلم المطابقة  
 مع اعلم ان او يدور في الاعمال لأنه صدق ولا كذب كصحة الصدق والكذب  
 تنفيهما احصونه سعي الحكم ولست كاذب في قوله اي قوله في قوله  
 على الله كذا بانه حجة حيث حصر الكوارضات التي هي في الاقتران والاصحاح  
 اكنه على سبيل منع الحكم والاشبه في المراد بالمال غير الكذب لانه جعل  
 قتيبه وهو يعقلم لم ينعى عنه وغير الصدق ايضا لانهم لا يعتقد صدقهم  
 ولما كانوا اهل اللسان عاروا بالغة وقد ثبت في الولست طمينة لم ينعى عنه الخبر  
 بالصدق صادق ولا كاذب كصحة خبره بدعمهم ولما كان صادق في نفس العرف  
 بان الولست التي استوفها انما هي سائر الكذب والصدق وهو غير الكذب لانه



تعد الكذب وحيث لا عهد للمخبر كان حجة قسما للافتراء الذي هو <sup>الكذب</sup> من  
وان لم يكن هذا للاعتدال وجعل الى حصة اكثر اكان في نوعه وهما الكذب عن عمد  
الكذب عن عمد ونسبه نقوله سواء وافق اعتقاد المخبر لم لا على حله والمطام  
حيث جعل صدق الخبر مطابقة لاعتقاده المحر مطلقا وكذب عدم المطابقة كذلك  
فجعل قول العالم السامع معتقدا ذلك صدقا وقوله السابق معتقدا ذلك  
كذبا محضا بقوله اذا كان لا يصدق والواشهاد قوله والله هذا <sup>الكذب</sup>  
لكا في حيث سجل الله عليهم ما لم يصدقوا انهم كاذبون في قولهم ان الله ليس هو الله  
للمواقع حيث لم يكن موافقا لاعتقاده ثم ذكر ولو كان الصدق عبارة عن مطابقة  
الواقع لمطابق ما هو <sup>الكذب</sup> فان المعنى كذا وهو ان <sup>الكذب</sup> في الواقع  
في موافقه لظهور الاستدلال بالكذب راجع الى قولهم شهدنا اعتبارا في  
جرا كذا وكذا وسواء كان من صا دة عن صميم القلب وضلع من الاعتقاد كذا  
ما تقدم اجمالا كان والله واجملا لا تميزه او ان المعنى كذا وهو ان  
شبهه او في الشهادة اعني قولهم ان الله ليس هو الله في عيني الله تعالى  
غير مطابق للواقع فتكون كذبا عند من وان كان صدقا في بعض الامور لوصف  
فيه لا في جميعها انهم لم يقولوا لا يصدقوا على عيني الله تعالى بفضله كما روي  
عنه <sup>الكذب</sup> بل لم يسموا الله سبحانه <sup>الكذب</sup> ان يقولوا كذا خبر الله صمد به خالف عبد الله  
انه ما قال في ذلك ونسبه نقوله وسواء قصد كذب لم لا على حله والمطام  
حيث جعل صدق الخبر مطابقة لاعتقاده المحر مطلقا وكذب عدم المطابقة كذلك  
فجعل قول العالم السامع معتقدا ذلك صدقا وقوله السابق معتقدا ذلك  
كذبا محضا بقوله اذا كان لا يصدق والواشهاد قوله والله هذا <sup>الكذب</sup>  
لكا في حيث سجل الله عليهم ما لم يصدقوا انهم كاذبون في قولهم ان الله ليس هو الله  
للمواقع حيث لم يكن موافقا لاعتقاده ثم ذكر ولو كان الصدق عبارة عن مطابقة  
الواقع لمطابق ما هو <sup>الكذب</sup> فان المعنى كذا وهو ان <sup>الكذب</sup> في الواقع  
في موافقه لظهور الاستدلال بالكذب راجع الى قولهم شهدنا اعتبارا في  
جرا كذا وكذا وسواء كان من صا دة عن صميم القلب وضلع من الاعتقاد كذا  
ما تقدم اجمالا كان والله واجملا لا تميزه او ان المعنى كذا وهو ان  
شبهه او في الشهادة اعني قولهم ان الله ليس هو الله في عيني الله تعالى  
غير مطابق للواقع فتكون كذبا عند من وان كان صدقا في بعض الامور لوصف  
فيه لا في جميعها انهم لم يقولوا لا يصدقوا على عيني الله تعالى بفضله كما روي

او  
الظاهر ان التضيي  
انما نظر الى الخبر  
انه دال على حكم ما من  
الاحكام الشرعية فذهب الى ذلك  
وغیره نظر الله من جهة النطق  
فلا اختلاف في المعنى

على الاراد كغيره من الالفاظ ثم اخبرنا ان يعلم صدقه قطعا وكذب كذا وكذا  
الامر ان والعلم بهما قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا <sup>بعضا</sup> فانه افتام لشار الى  
بقوله ان الخبر قد يعلم صدقه قطعا من غير المتواتر لفظا وسياتي تفصيله  
واحكم يكون العلم به ضروريا من جهة الآخر ومنسب انه لو كان نظريا لما حصل  
لاكون من الله كالصبيان والبله ولا يقد الى الدليل فله حصل للقول بكنهه  
لم يكون ضروريا وذهب ابو الحسن البصري والغزالي وصاحبه الى انه نظري لوقوعه  
على معدات لطرية كانتا الموطاه ودواعي الكذب وكذا الخبر عنه محتسبا وهو  
لا يستلزم المدعى لان الاحتياج الى النظرية المقدمات البعيدة لانها كذا  
كلها النسخه ولان القسفي يحصل هذه العلم بالمجر عنه دون العكس وما علم وجود  
مخبره فيجب الباك كذلك بالضرورة كوجوده او يعلم صدقه قطعا كذا لا ضرورة  
كخبر الله تعالى لغير الكذب عليه بالاستدلال وخبر الرسول اعلم خبر نبينا صلى الله عليه وسلم  
والله وخبر الامام عند الكذب المعتب فمما بالدليل ايضا وخبرهم الله باعتبار  
الاجماع الدابت حقيقة مدلوله بالاستدلال واكثر المتواتر معنى كسما <sup>ع</sup>  
وكذا وكذا فانه قد روي وقاع في شجاعته وكذا وان لم سواء وكذا واحد  
كذا القدر المتكرر متواتر واكثر المختلف بالقران كمن خبر عنه عند الحكم ونسبه  
ولو نه بدله عليه وكذا لم يخبر عن موت احد والنياب والصابغ في بيته وكن عالمين



واثباته لكثير وانكاره لاصل العلم المتخلف عنه خطأ جوهري علم الشرايط في  
 الخلف مع علم الصبغة هذه الجهات بالعبارة وما الى الخبر الذي علم وجود  
 مخبره بالنظر كقولنا محمد رسول الله وقد يعلم كذبه كذلك بالاصح  
 النظر وامثلتهما تعلم بالعبارة على ان يبقى المعلوم كذبه ضروري ما خالف للثبوت  
 وما علم عدم وجوده مخبره ضروري حسي او وجدانيا او بدنيا او كسبيا  
 الخالف كاد عليه دليل قاطع ما كتب ومنه الخبر الذي تتوفر الدواعي على نقل  
 ولم يغفل كقول المودن عن المنان وكقولك وقد جعل الخبر الامر بالصدق  
 والكذب لا بالظلال داته اذ جعل الاخبار تحمله كذلك كالملاحاة وان المواقف  
 بها لنفسه الاولين قليل فثبتت خبر مطلقا اعم من المعلوم صدقه وعدمه  
 الى متواتر واحد والاول هو ما لعت روايته في الكثرة مبلغا احوالت العان  
 تو اطمع اى انهم على الكذب واستمر في هذا الوصف في جميع الطبقات حسنة  
 فان رويه قوم من قوم وهكذا الى الاول فيكون اول هذا الوصف كاحضه وكوسطه  
 كطرفيه ليحصل الوصف من حيث لا يتوالت على الكثرة في جميع الطبقات  
 السعدون وبهذا يبقى التواتر عن كثير الاخبار التي قد يلوح زواياها في زماننا  
 ذلك احد لكن لم يبق ذلك عن خصوص في الابدان وظن كونها متواترة من لم  
 يتفطن لهذا الشرط ولا يحيد ذلك عن عدد خاص على الامم بل المختار العدد

خصوصا

قوله احوالت العادة  
 هذه عبارة الاشياء  
 وعبارة غيرهم احاط  
 لعقل تو اطمع على  
 الكذب

المحصل

المحصل الوصف فقد تحصل في بعض المحررين بعضه وادركه لا يحصل منه وشبه  
 قهرهم الى الصدق وعدمه وقد خالف في ذلك قوم واعتبروا في عشر عدد المقياس  
 عشرين لامة العشرين الصابرين او السبعين لاحتيا وموتى لهم ليحصل العلم بحرم  
 اذا جعلوا وسلامه وبلغ عشر عدد اهل بيته ولا يخفى ما في هذه الاقوال من  
 الحرافات واي ارتباط لهذا العدد بالمراد وما الذي افرجه عن طائفة ما ذكر في  
 القرآن من ضرب الاعداد وشرط حصول العلم به اى بالخبر المتواتر اسفا  
 اى اسفا العلم المستعار منه اصله انما لا يستحق له حصول العلم  
 بحصوله المقوية ايضا الى ان العلم بحصوله يكون قوي بما كان وان لا  
 شبهه الى التام او عليه ما في موجب خبره فان يكون معتقدا بغيره وهذا شرط  
 به السيد الماتقي رحمه الله وبنوعه عليه ما عدا من الحقيقة وهو جيد في موضوعه واحص عليه  
 حصول العلم عقب خبر التواتر اذا كان بالعلم جاز ان يحصل ما حصل في الاحوال يحصل  
 لان ما اذا لم يكن قد اعتقد بغيره فكل حكم قبل ذلك ولا يحصل اذا اعتقد ذلك وهذا  
 الشرط يحصل كالحال من خالف الاستماع من القوة اذا ادعى عدم بلوغه التواتر بغير  
 ذلك علم السوء وظهور المحرات على يد موافقة لدعواه فان المانع حصول العلم بذلك  
 دونه المستحق اليقين والافيه ولولا الشرط المذكور لم يحق جوابا له عن غير معجز القوان  
 وهذا ما يستدركه عن الخلف في رواية النص على ما علم حيث انهم اعتقدوا في

اختلافات

اختلافات



المضرب به واستناد الخبرين الى احدا من باه نكرو الخبر عنه محتسبا بالصحة  
 من احدا من الخبرين ولو كان مستند العقل كحدث العالم فصدق لا سيما لم يجعل  
 وهو اي التواتر محتسبا لاصل الاشاع كقول المصنف البيهقي والركب والجمع  
 كثير وفي كصيفة مرجح اساق تواترهما الى المعنى لا القطع في الاخبار  
 الدالة عليه كقولهم وقيل كقوله في الاحداث الخاصة المقولة بالباطن  
 لعدم افا في الطرود التي تستطيقها وان تواتر من قولها في بعض الجواهر كالاجبار  
 الدالة على سجا على علم وكتم حاتم وظاهرهما فان كل فرد خاص من تلك الاخبار  
 الدالة على علم فلهذا وفعل كذا غير متواتر وكذا الاخبار الدالة على الحاشا  
 اعطى الخبر العلم بنية واجمال والرجوع وغيرها الا ان القدر الذي سنها متواتر بل عليه  
 تلك الجزئيات المتعددة لها انا المصنف على هذا لرا اذ على المصنف ومقتضى تواتر  
 من الاخبار الدالة على المصنف غير اذ لا شبهة في كماله فلهذا تذكر الاخبار واحاد  
 اوصى الى تلك في متابعه التباينات ولم يتحقق في الان خبرا خاصا بلغ حد التواتر  
 المذكور الا ما سمي في حق قيل والعلل ان الصلة في مسيل عن ابراهيم اعيان طلبية هذا  
 مع كثرة روايته قديما وحديثا وانتشارهم في اقطار الارض وحدثنا الامام بالبيان  
 ليس منه اي المتواتر وانقله الان عدد الموارد واكثر من جميع علماء الاسلام وروى  
 الحديث الان برونه وهم زبد وعبد دا المتواتر اصحا فاما معاذ فلهذا لان ذلك المورد

عنه

قوله  
 هذه  
 وعبد  
 لغة  
 الكد

المدعى

المدعى قد طرأ واستطاعتنا الى الان دون اوله فقد افرجهما عثر تنو وشاركم  
 من الاحرج بهن عن العاد واكثر ما ادعى تواتر من هذا القبيل سطر مدعى التواتر الى تحفة  
 في رتبة او هو وما قبله غير متنفصا جميع اللزوم ولولا ان المصنف لو وجد الاغلب خلط  
 اول اللزوم منه بل في عاصرا الحديث الموضوع انتد امتواتر ابعده كمن طر  
 التواتر مقود جميع الانبدا ونازع بعض المناخرين في ذلك وادعى صحة المورد  
 بكثر وهو غريب نعم حديث من كذب على منجرا فليتبوء عقده من النار يمكن  
 ادعائاته فقد نقله عن المصنف الصحابة اكم الحفيرة الى كمال الكثير قيل الرواية  
 منه لم يورد وقيل نيف نفعه التواتر شديد اليكثرة وقد كلفنا زاد على العقد  
 ان سلع العقد الاخر والمراد هنا اسان في موصيها ولم نزل العقد الراوي لهذا  
 الحديث في لردنا وظاهره ان التواتر تحقق هذا المورد بل ما دونه ولما روى  
 لم يثبت الى المتواتر منه اي ما كثر سوا كان الراوي ولما دام اكثر ثم هو الخبر  
 مستفيض ان ردت روايته عن ثلثة في كل مرتبة او ردت عن اربعة عن ثلثة او اربعة  
 فاض الى اربعة من ثلثة ويقل للمصنف ايضا حتى تزيد روايته عن ثلثة او اربعة  
 لوصفه وقد يغاير بينهما اي المستفيض والمشهور بان جعل المستفيض ما انصف بذلك  
 في ابتداء وانهاية على التواتر والمشهور انهم في حديثنا انما الاعمال بالنبات مشهور  
 عثر مستفيض لان الشهرة انما طرأت له في كل عام وقد يطلق المشهور على اشتهار على



على الاستسنة وان احتقن اسناد واحد بل لا وجد له اسناد اصلاً و  
غريب ان الفرد به راو واحد في اى موضع وقع المفرد به اسناد  
تعددت الطرق اليه او منه ثم ان كان الانفراد في اصل سند فهو فرد  
المطلق والا فالفرد النسبي وغيرهما اى يفتح خبر الواحد الى غير  
المتفويض والخراب وهو عدد ادنى المذكور في الاقسام فله العود  
وهو الذي لا يرويه اقل من اثنين يفتى غير العلة وجوه او كونه  
غنى اى قوى بحجة من طريق اخرى ومنه المقبول وهو ما يجب العمل به عند  
الجهل كما جبر المحقق للقران والصحيح عند اكثر والخس على القول والمردود  
وهو الذي لم يرد صدق الخبر به لبعض الموانع بخلاف المتواتر فكله مقبول  
لا فائدة القطع بصدق محله ومنه المشتبه حاله بسبب شبهه حاله او به  
وهو ملحق بالمردود عندنا حيث نشترط ظهور عدله الراوى وله يكفى  
بظاهر التسليم او الايمان والاهبار مطلقا متواتر كانت ام احاداً  
صحيحة كانت لم لا غير مخبر في عدد معين بحيث لا تقبل الدران عليه  
وجود اخبار اخرى يدعى الناس لم يجعل في الجاه ومنه ما لم  
في تبعها وعصره في عدد كقولهم لعدد من الاحاديث تسع مائة  
الف وكسرت ما وصل اليه لو سلم فكله وحصر احاديثها بما اجمعوا على  
الليث عليهم السلام

الليث عليهم السلام وكان قد استعمل في تصديقه على الراوى مصنف الاربع مائة مصنف على الاصول  
وكان عليها اعتمادهم تداعوا كما ان ذلك ما يعطى تلك الاصول وتحتها جماعة  
كتبت ما صدر فيها على المساءل وروى ما جمع فيها كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب بن ابي  
والله اعلم بشيخ ابي جعفر الطوسي رحمه الله ولا يتغنى احدنا عن الآخر لان الاول  
اخرج لغير الاحاديث والماني اخرج للاحداث المتضمنة للاصول الشرعية ولما  
الاشتباه فانما هو من التفسير غلبا فبكر الغناء عنه به ولم يصرح به في  
الجميع الاخبار المختلفة فان ذلك لا يخرج عن اصل الحديث وكتاب من الجعفر  
حتى انما الا انه لا يخرج عن الكتابين عالماً وكافاً فاحضراً فالتفت من خبره  
الان ما خرج عنها قد صار الان غير صريح ولا كلف العقيدة الى غيره واعلم ان  
الحديث له مدخل في الاعتبار الى اعتبار اصل هذا القدر الاندازاً وانما مدخل  
في اعتبار الباحث عنه بخصوصه كالنقطة في عقد الاحاديث العقيدة وان كان  
حديثاً عن ما يتعلق به منها واسمى النام لمدخل مثل كذا في المثلوك في الحديث  
المصطوب والمزيد فانه بعد عنها في هذا العلم في نقلها ما لم يكن كذا في مصنف  
والصنف وغيرهما من الاوصاف تحت اوصاف الروى من العدالة والفضل والافان  
وعندهما كذا في نقله او كذا في اسناد من الاتصال والاعتماد على الدراية والاصطلاح  
وغرها وكثيرا ما يورد هذا العلم ذكر اوصافه وتبين بعضها عن بعض في بيان  
الاولى والاصح والاضداد من الخبر فالنقص والصنف وغيره حتى انما حديث صحيح  
او حسن او موثق او ضعيف ويحتمل الى بيان احوال الرواة والعدول الى حسن الرواية  
او غير ذلك ومنهم من يورد في ذلك ما لم يورد في سابقه من الروايات واذا نظر



كان الطالب انظر الى كسبه لفظ وطرق تحكيم العلم والاسماع والمناظر  
 وغيرها ونحوها الى التي علمتها الدماء المتعقبة الاسم والمعرفة ونحوها  
 ونحو ذلك وهذا النوع نونا شجب او اذ لم يطلب منها سبب محقق منها  
 اوله من بعد الاول في اوقات كحديثه الثاني في بعض روايته او في روايته  
 في طرق حكمه وكسبه روايته والدرام في ثلثها وطبقا تيم السال الاول  
 212 اسم كحديث واصولها المتعقبة التي عنها الربعة ونحو الاول  
 الثاني الاول الصحيح وهو انصار سند الى المعصوم في العدة الاولى  
 عن ثلث من صحيح الطهات حيث تكون متعقبة في صحيح ما تصال السند المتعقبة في اي  
 مرتبة اتفاق فانه لا يسمى صحيحا ولو كان روايته من حال الصحيح وشمل قوله الى المعصوم  
 الذي في الامام بقوله سند العدة الحسن وقوله الامام في المتن بقوله من حال الطهات  
 ما يعرفه ولا يغير الوصف المذكور فانه بسببه يحمي ما يناسبه من الاوصاف  
 لا بالاصح وهو ولد علي بن ابي طالب من اصحابنا كما تشهد في الذكر ما به  
 روايته الى المعصوم بعد الامام فان الصالح بالعدالة لا يميز لم يمتدح  
 الطهات بحسب اللوح وكان ذلك ما رواه ابو عبد الله في روايته عن علي بن ابي طالب  
 ما اصطلح عليه العامة من تعريبه حيثما عذر واسلامته من ادب ورواياته  
 بعينه انه انما تصد سند سند العدة الصالح بطريق صحيح ولم يمتدح وعلمه  
 وشمل بعينه خلاص العدة صحيح ورواياته في قبوله روايات المعصوم عالم سلك  
 حله فوجد كذا او يكن داعية او يروي في بعض احواله وهذا الاعتبار  
 كثر لها وشمل الصحيح ولد اجدادنا صفا الى التقوية في العدة الاولى والاعتماد

طاهر

طاهر الفتق والبنا على طاهر حال المستلم فالأخبار الخفية ولوثته عندها  
 صحيحة عندهم مع سلاتها من الما فعين المذكورين واكثر ثلثا لثمة من  
 الشرف دعاء رواه النعم مع مخالفة ما روى الناس فله يكون صحيحا و  
 ارادوا بالعدة ما فيه لتبواب خفية فادحه تحتها الماهر في الفن  
 وامر ما لم يعتبر في حد الصحيح ذلك والحالة في مجر الاصله و  
 الا فدي يقبل الخبائث والعدل ونحو لا تقبلها وان حله في العدة  
 بحسب العوارض وقد يطلق الصحيح عندها على سليم الطريق من الطعن بما  
 ينافي الامر ونحو كذا الراوي انصار عدلا اماميا وان اعتراه مع ذلك الطريق  
 ارسال او قطع وبهذا الاعتبار يقول كثر روي ابن ابي عمير في الصحيح كذا في  
 صحيح كذا مع كونه روايته المقولة كذا من روى وشمل وقع لهم في المتنوع كثر وبالحكم  
 فيطلبون الصحيح على ما كان من حال طريقة المذكور فيه عدولا امامية وان اشمل علي  
 لم يضر بعد ذلك حتى اطلقوا الصحيح على بعض الاحداث المروية عن غير امامي  
 بنسب صحيح السند اليه كالرواي صحيح فله وجهها صحيحا لم يمتدح  
 وفي احكامه وغيرها ان طريق العقبة الى معاوية بن عمار مشهور والى اعما  
 الاصحى والى خالد بن نجيم والى عبد الاعلى مولى اسم صحيح مع ان السلسلة الاولى  
 لم يصير عليه يتوثق ولا غيره والدرام لم يوثق وان ذكر في السلسلة الاولى وكذا كذا

صحيح



الاجماع على الصحيح ما يجمع عن ابي ان بن عثمان مع كونهم في هذا اكله خارج عن  
الصحيح الذي ذكرناه في العوالم خصوصاً الاول المشهور في هذا الصحيح  
ما نسبناه في الصحيح المشهور كصحة ابي ان ومنه ما يرد منه وصف الصحيحون  
فانها كانت لم طرفه مع كون الارسل اليه او القطع او الصغف والجهل ثم  
الصلبه الصحيح فينبغي التدرج في ذلك فيه اقولم القول الثاني  
اكثر وهو ما اصله سند كذا كذا المعصوم بامامي ممدوح من غير علي  
عدالة مع كحق ذلك في جميع مراتبه اي جميع روايات طريقه او كحق ذلك في  
بعضها بان كان فيهم واحد امامي ممدوح غير موثق يكون الباقي الطريق من حال  
الصحيح هو وصف الطريق بأحسن الاجل ذلك الواحد واكثر يكون الباقي من  
رجال الصحيح عالو كان دونه فانه يلحق بالمرتبة الدنيا كما لو كان فيه واحد  
فانه يكون صحيحاً او واحد غير امامي عدل فانه يكون من الموثقين واما كماله فليس  
ما فيه من الصفات حيث يتعدد وهذا اكله ولاح على تعريف من عرف من  
الاصحاب كالمسند فانه ما رواه الممدوح من غير بعض على عدالة فانه يشهد  
كان في طريقه واحد كذلك وليس كذلك الباقي معصفاً فضلاً عن غيره ويؤيد انه لم يندرج  
بكونه امامياً مع انه مراد ويطبق الحسن ايضا على ما يشهد الامرين وهذا هو الوصف  
المذكور في حديثه وفي بعضها معنى كرواه معصية يوسف عند الحسن الى واحد معصية

بعد

بعد ذلك معصية او مقطوعاً او مشكوكاً في الصحيح مع الصافي وانه بان  
كونه واحد امامياً ومقطوعاً على وجه لا يبلغ العدالة كما ذكرنا في انا الصحيح يطلق على  
سليم الطريق بما في الامرين وان لم يتصل به هذا القسم حكم العالمة وهم وغيرهم  
طريق الصحيح الى سند جميع حنا مع انهم لم يذكر واحداً سنداً على ولا قدح في  
طريقه الى انهم ادرين ذلك وان طريقه الى سماعه من غير احسن مع لسمعاً وادراك  
وان كان ثمة فكونه الموثق فانه حسن كالمعصية بهذا المعنى وقد ذكر جماعة من  
العقلاء في روايه زان في مندرج كذا اذا وضاه ان الاول حجة الاسلام الحسن مع  
انها مقطوعة ومثل هذا كثير فينبغي مراعاته كما مر الدال الموثق  
بذلك لان راويه ثمة وليس كان مخالفاً وهذا ما رآه الصحيح مع اشتراكه في الثقة ومارا  
القول ايضا لقول الطريق بحسب نسبة توفيقه وهو قد دخل في طريقه بعض الاكابر  
على توفيقه مع فاد عبيدته بان كذا هذه الفرق المماثلة للامامية وليس كالمعصية وجمهور  
يقولون ان اصحاب على توفيقه عاروا المماثلة مع جميع التي وثقوا روايتها فانها لا دخل  
في الموثق عندنا لان العبد توفيقاً للمماثلة لا توفيقاً لغيره لانها لا انفصال فيها لهم  
بذلك وهذا ينبغي ما توفيقه علم الفرق بين روايه مخالفاً مما ذكره كذا حديثاً وما  
وما روى في كتبهم وحسد ذلك كله على الضعيف عندنا لما استبان في صحيحه  
عليه مع علم منه بالعلم منه ولم يشهد باقية اي باق الطريق على ضعفه والاكابر الطريق  
معصية فانه سمع الاضيق كما سبق في هذا القيد سلم ما يرد على قوله الاصل له بان الموثق



ما رواه من نص على توثيقه مع فتاد عقدة فانه يشهد باطلا فانه ما كان في الطريق واحد  
كذلك مع ضعف الثاني وليس يرد كما مر وقد يطلق القوي على مروي الامامي غير المروي  
ابن جعفر لا المروي كروي بن جراح فاجبه من عمان الصيداوي ولعبد الله الحمري و  
غيرهم وهم كثيرون وولنا غير المروي ولا المروي خبر فوالله السهد و غيره  
في تحريفه غير المروي معصون عليه لانه لم يزل الحسن فان الامامي المروي غير مذموم  
لو فرض كونه قد مررهم كما انفق كثيرا ورد على تعريف الحسن ايضا والاولى يطلب في  
الرجح ولعل بعضنا فان كفى العارض لم يكن حسنا وعلى هذا يسع بان يجر  
الحسن يكون المروي مقبولا لما انفصلت بامامي مروي مدحا مقبولا او غير  
معارض منهم وكذلك الرابع الضعيف وهو الاكبر كشرط لعل الملة  
المقدمة بان شرطه على محروم بالفتى وكون او محمولا اكال او ما دون ذلك  
لوضاع وتلك الملة من الجرح فيستغنى به عن السؤال الاخر ودرجته في الضعف  
مساوثة بحسب بعد عن شرط الصحة وكما بعد بقصر حاله عنها كان اقوى في  
الضعف وكذا ما كثر منه الدلالة الجرح وهو بالنسبة الى اقل فيه كما ساعد في  
الصحة والضحية الحسن والموتى بحسب ملة ما وصافها فما رواه الامامي النعمان  
العقباء لورع الضابط كان في غيره اصح مما روى من تفرد بعض الاوصاف  
هكذا الى المنتهى في اقل مراتبه وكذلك رواه المروي كثيرا كارهيم هاشم حسن  
ما رواه من هو دونه في المروي وكذلك الى الترخيم سماء وكذا القول في الموتى فان

ما كان في طريقه مثل علي فصال وانان من غير اقوى غيب وهكذا او يطهر اثر القوي  
عند العارض حيث يعمل بالاقسام الملة او كبح احد الاخرين شاهد او يوار  
صحيبان او حسنا حيث كثر العلم وكثيرا يطلق الضعيف في كلام الفقهاء رحمهم الله  
على رواية الجرح خاصة وهو يستعمل الضعيف في بعض موطنه وكثيرا  
ولعلم ان من منع الجرح لولا مطلقا كالسيد المرفوع من تفتي عند فائدة  
الشيء عن الحديث غير المتواتر مطلقا ومن حذر الجرح لولا كالمناخرين  
في الجرح فاسيد العقيد التنبية على من عذر الجرح لولا مطلقا بل منع  
محصوله بالصحة ومنهم ايضا في الحسن ومنهم ايضا في الموتى ومنهم ايضا في الضعيف  
في بعض الوجوه كما سنبينه عليه فالعالم جرح الوارد على وجه كان قطع الجرح  
يا كثر الصحة لعدم اللاح منه فان رواته عدول صحيحي العقائد كثر الجرح مطلقا  
لا كثر في ذلك الوعاء ايضا لغيره من الاخبار الصحيحة فانه في طلب المرجح وربما عمل  
ما كان له كما اتفق للشيخين في صحيحة زرار في جعل في الصلوات ثم احدث  
انه سوا حدث نصيبا ما وبنى على الصلوات وله خصا كما احدث ما شيا  
وكذلك كثر ولعلنا في الاما كثر منهم من علمه مطلقا كالصحيح وهذا الشيء على ما  
يطهر عمله وكما من اتفق في العدالة لظاهر السلام ولم يشترطوا فيهم ومنهم من  
مطلقا وهم الاكبر حيث لم يشترطوا في قبول الروايات الايمان والعدالة كما يطع به العلامة  
في كسب الاصولية غيره والعجب ان الشيخ لم يشترط ذلك في كسب الاصولية وقع له في الحديث

في الجرح



وكتب الفروع الغرائب فان يوراكب الصعيف مطلقا حتى انه كصعيف  
 كثره صحيحه حاشا غارضا مطلقا فان يعرج بره اكره لصعيفه  
 بره الصحيحه مطلقا فان يوراكب الصعيف مطلقا فان يعرج بره اكره لصعيفه  
 لغرضه اكره كالحق والشبهه في الذكره فقبلوا اكره للموتش وديار قفا  
 لا الصعيف انما اذا كان العار عصفه مشتمرا فكذا الصلح في العار بالموتش  
 اخله فم في اكره فقبله فم مطلقا ورفه وفصل بالذ في كل بشر ان العلة  
 د ليد واحد على جواز العار مطلقا وهو المانع وقوله خسر العاس هو  
 لقوله تعالى حاكم فاسق نبيا فثبتوا فم لم يعلم الفتى لا يجب التثبت عند حركه  
 مع جمل حاله فكيف متوشقه وصدح وان لم يبلغ حد التعديل وهذا اكره وقيل  
 الماسلر وقد اجابوا عنه بان الفتى لما كان عليه التثبت وجب العلم بغيره حتى يعلم  
 اسفا السمع في الموضع عن الفتى يعلم او غيره حتى يعلم المسلك عليه فثبت  
 الاصل عدم وجوه المانع في المسلك والمجمل لا يكره حكمه على الفتى المرد في الا  
 التمكن عليه لفتى واما الصعيف فذهب الاكره الى من العار مطلقا للفتى التثبت  
 عند اجابا العاسق الموجه له ولما ان العرفه هم ما عكبره منهم وكرهنا  
 اعتصا وبالشهر روايه بان يكره فيها روايتها بلفظ واصلوا العاسقين  
 مقاربه المعنى وفوقه بعضنا في كتب القنف

في المعنى  
 في الاصل  
 في العار  
 في الفتى

كذا القنف لقوله الطن بصرف الراوي وحاشاها اي جانب الشهرة وان ضعف  
 الطريق فان الطريق الصعيف قد ثبت به الخبر مع استهانه بصحة كما  
 تعلم من اهل الفرق الاسلاميه كقول ابي حنيفة والشافعي ومالك والحمد  
 باخبار اهلها مع الحكم بضعفهم عنونا وان لم يبلغوا حد التواتر وبهذا الظاهر  
 للشيخ رحمه الله في عمله بالخبر الصعيف وهذه جموعها بالموتش ايضا بطريق ابي حنيفة  
 نظير ما خرج بحريه عن وضع الرسالة فانها مذكورة على الاضمار ووجه العار ان المانع  
 مكره هذه الشخص التي ادعوا ما مودة في خبر الضعيف فان هذا اكره لو كانت الشهرة  
 مخففة قبل من الشيخ رحمه الله والا فليس كذلك فان قوله والعار كانوا بين  
 مانع وخبر الواحد مطلقا لم يصر الاكره على ما تقدم جماعه وبه جماعه الاحاديث  
 وعبر النفات الى تصحيح ما يصح ورد ما يؤيد وكان البحث عن التثبت  
 في جوده غير الغرضين فليلا جدا كما لا يخفى على اهل العلم على حاله ٥٥  
 فالعمل بمضمون الخبر الصعيف قبل من الشيخ على وجه خبر ضعيف لكن ٥٥  
 ليس بتحقيق ولما عمل الشيخ بمضمون في كتبه الفقريه جازعه من ٥٥  
 العقبا وانبع منهم عليها الاكثر فليلا له الا فثبت منهم ولم يكن ٥٥  
 ويستبرأ الاحاديث ويتقرب على الادله بنفسه شوي الشيخ المحقق ٥٥  
 اذ مرسس وفكر ان لا يحيد العمل بخبر الواحد مطلقا المتأخر ٥٥٥  
 بعد ذلك وجدوا الشيخ وابتدع قد علم بمضمون ذلك الخبر ما  
 في ذلك العمل لله تعالى بعد في سبيل العلم مشهورا وجعلوا  
 التمسك بالواحد المصنف وحرر التثبت لاجد مرجع ذلك كله الى الشيخ

الصعيف

الصعيف



والاضلاق

ليدخل فيه المقبول فانه لا يخرج من الصريح وانما ذكر فيه الدلالة الا  
 ظاهر الاستعمال وليس بانطلاق مقبوله قد يعم منه كونه اعم من الصريح ايضا  
 جمله المترك عنده شروعا ومنها ما يخص الصعود وهو منسب فله  
 الانواع والفرع سند عنده مع الاصول يثبت نوعا وفلكا على وجه  
 الحمل والاشتقاق لا كان ابد آفام اخر في القيم الاول وهو المترك  
 ام حله المستند وهو اصل سند مرفوعا من رايه الى منتهاه  
 الى المعصوم واكثر ما يتعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والعلق والمصل وبالقائه الموقوف اذا جاز سند مصداقه لا يثبت  
 الاصل مع سند او راي اطلاقه بعضه على المنصل مطلقا واخره على ما رفع  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان مصدقا وما سلف المصل ويسمى ايضا التوصل وهو  
 ما يصل استنادا الى المعصوم عن غيره وكان كل واحد من رواه قد سمع من غيره او ما  
 هو في معنى السماع كالاجازة والمناولة وهذا الصداخ له كثر في حديثه عليهم السلام  
 سو كان مرفوعا الى المعصوم موقوفا على غيره وقد خصوا المصل استنادا الى المعصوم  
 او الى غيره غيرهم هذا في الاطلاق لانه المصل في اصطلاحنا واقبل كقولهم  
 هذا صمد الاستناد بغيره وكذا ذكره في التمهيد المرفوع وهو اصلي  
 المعصوم على ان يعلق الرواية انه قال كذا او فعل كذا فان فعله مع كذا او  
 لم يرب بان يعلق فعله بغيره كذا ولم يذكر عليه فانه يعلق قد اقر عليه واول  
 ما لوضحه بالمقر هو شواكنا استناد منصدا للمعصوم بالحق ان ابن ام  
 سفيان يروي بعض الروايات او اربابها او رواية بعض رجال سند عن علي عليه السلام

المردانغا  
وهو من اللؤلؤ  
هذا الصنف  
لا ذكر له في  
سنة



صدق الخرم

19

[illegible]







ومنهم من يرجح النزول مطلقا استنادا الى ان كثره الحديث يقتضي المشقة  
 في علم الآخر وذلك ترجيح باو احسن عما يتعلق بالضعف والاضعيف  
 والعلم اقسام اعلاه واسفله قرب الاسناد من المعصوم بالنسبة  
 الى سند اخر يرويه ذلك الحديث بعينه بعد كثره وهو العلم  
 المطلق فان اتفق مع ذلك ان يكون سند صحيح والبرج غير عليه  
 بما تقدم فهو الغالب القصوي والافتقار العلو في كونه ما  
 لم يكن موضوعا فيكون كالمعذور ثم بعد هذه المزية في العلو قرب  
 الاسناد المذكور **في باب ما يحد من الحديث كالنسخ والصدوق والكلبي**  
 والحسين بن سعيد وان شكا لهم ثم بعدة يتقدم سماع احدهما اي  
 اي احد الروايتين في الاسناد بن علي زمان سماع الاخر وان اتفقا  
 في العدد الواقع في الاسناد او في عدم الواسطة بان كانا قد رواه با عن واحد  
 في زمانين مختلفين فاولهما سماعا اعلى الاخر فهو زمانه **المعصوم**  
 بالنسبة الى الاخر والعلم هو من المعصوم بعينه بالعلم النسبي وسر  
 اعتباره دليل خصوصا لاخير لكن قد اختلفت جماعة في الحديث  
 فكثيرا له لذلك وراد بعضهم للعلم معا **في باب ما يحد من الراوي** فانه  
 اعلى من اسناد اخر يساويه في العدم مع التنازع وانه في طبعه  
 عند حاله ما يرويه فاسنادا الى شيخنا الشريف السيد عبد الدين عز العلامه  
 جمال الدين ابن المطهر فانه اعلى مما يرويه عن الشريف عن في الدين بن المطهر  
 السيد عبد محمد بن محمد بن جبار الدين والنسائي الاسنادان في العدد لتقدم وفاة **السيد عبد علي**

زمان

لغيره

ع وفاته في الدين بن محمد بن حسن بن سنده والكلام في هذا العلم كما ترى قبله  
 واضعف وثاني عشرها **الشهاد** وهو ما رواه الراوي الثقة  
 في القام لما رواه الجمهور الاكثر سمي شاذا باعيا وما قاله فانه مشهور  
 ويقال للطرف الرابع المحفوظ **فان كان الى قوله الرابع احوط او**  
**او عدل في راوي الشاذ فسادا** مردودا لشدة دونه ومخرج حينه **فقد**  
 احد الاوصاف الثلاثة وان انعكس فكان الراوي للشاذ احوط  
 الحديث او اصبط له او عدل من غيره ورواه معايله فلا ترد  
 لان في كل منهما صفة راجحة وصفه فيجوز ان كان لا يرجح وكذا  
 ان كان الى الف او راوي الشاذ مثله اي قبل الاخر في الحفظ او  
 لطيف والعدالة فلا يرد لان ما معه من التوثيق يوجب قبوله ولا  
 ثم رجحان للاخر عليه **في باب ما يحد من الراوي** فانه مشهور ومطلعا انظر الى  
 شد وجه وفوه الظن بصحة جليل مشهور ومنهم من قبله مطلقا  
 نظرا الى كونه راوية ثقة في الجملة ولو كان راوي الشاذ الى  
 لغيره عموم لغيره **في باب ما يحد من الراوي** فانه مشهور ومطلعا انظر الى  
 ويقال لمعايله المعروف ومنهم من جعلها اي الشاذ **في باب ما يحد من الراوي**  
 يعني الشاذ المذكور وما ذكرناه **في باب ما يحد من الراوي** فانه مشهور ومطلعا انظر الى  
**عاشرة** **المسند** وهو ما يتابع فيه حال  
 الاسناد على كونه كالشيخ بالاصابع او حاله كالقائم في الروايات

صبط











في الحديث فانها قد تقع حكم شرعي لكن شرافا واكثر وهو المنع من  
 حكم الشرع بدليل شرعي متاخر عنه وفيقول تعلم بالكتاب على اللزوم وهذا  
 صعب ثم حتى ادخل بعض اهل الحديث في من كفا معناه وطريقه  
 المنع من الذي علم مثل كذا يستلزم عريضة البعير فوروها (او دل على ان مثل  
 كان لغو الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار او التراب فانما هو  
 منها يكون سخي للمقدم كما دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاصد والاصد او الاله  
 كحديث فتل شارب الحيرة المنة الربو فتح السماء على خاله حيث لا يحمل احد  
 والاصد لا ينجى نفسه وانما يدعى النجى وشاب عشرها الغريب  
 اخبر عن الغريب المخلوق من افاستاد او قد تقدم والاعمال على  
 غامض بعد عن العلم لقلة استعماله في الينا واللغة وهو من علم كحديث  
 كما ان ثبتت فله شد ثبتت لانتشار اللغة وكثر معاني الالفاظ العربية  
 فربما ظهر من حيث المراء والمقصود غير ما لم يصدر الله وقد صنف  
 في صنفه العاقل اول صنف فيه النضر من قبل وفيلد ابو عبيد  
 ابن المشي وبعدهما ابو عبيد الله ثم ابن قتيبة ثم كحلان فهذا ما  
 ثم يقع فيهم يزويد وفوائد كان الاثر فانه بلغ بها سبعة الالهية ثم المشرى  
 ففاق في الباقي كل غاية والروى في اقل غريب من الجليل كحديث وغيره  
 من العلما

من العلما كحديثهم واما عن المفسر وسواء ان الحديث الذي ينفذ في العلم  
 بالضم والهمز عومها المضاف اليه اي معنونه غير الثقات الى صحة وعدمه وهذا الاعتبار  
 يدخل هذا النوع في العلم المشرى في معنى وعرضه وتكملة من انواع الصنفين  
 مقبول مطلقا لا لعارض محال والصنفين فان من المفسر وعرضه وما شرح في العلم  
 الاول انه ظهر الحسنة الموثوقة عند ولا يجرى بها مطلقا قد سار بالمفسر منها حيث  
 بالمفسر والصنفين الموثوقة او في كل وقت من الفقه العام وان لم يسلم العلم في كثير  
 هناك فمخ باليت والمفسر كحديث عم حنظلة في حال التماسه من اصحابنا و  
 امر بما لا يصحوع الى حل من قد روى حديثهم وعرفوا كاسمهم الخ وانما يتبعون  
 لان طريقه مخرج عنى وداود بن كعب واما صنفان وعمر حنظلة لم يسلموا  
 فله يخرج ولا يعدل كل لغة عندى شهاد لا في حنظلة توشيه محل لغو وان كانا  
 قد اهلون ومن ما سار في هذا الكتاب وقد قبل الاصحاب منه وعلموا من  
 جعلوا عمدة العقيدة واستنبطوا منه شرائط كلها وسبقوا في شمل في  
 تصانيف احاد وشدة الفقه كثير التفسير السان كما تقدم في الاوصاف  
 ما كحديث الصنفين وهو امر الاول الموقوف وهو من مطلقين  
 فان لا مطلقا توارى عن مصاحبه المفسر سبي وامام مقرر او قول  
 او غيرهما مفسر كان مع ذلك سنده لم ينفذوا ودل بطون في غير المصاحف  
 للمعصوم حقا وهذا هو العلم السان منه مفسر وقفة فله عن فله اذا كا







واحدًا أم أكثر وتواراه بغيره لسطه فان قال التابع والرسول الله صلى الله عليه وسلم  
او بولس في انبياءه بانصرح بذلك او تركها مع علمها او ادبها كقول عمر بن الخطاب  
بعض صحابنا وكقول هذا هو المعنى العام للمرسى المتعارف عند اصحابنا وقد  
المرسى بانسانا التابع الى الصريح وعرف في الرواية كقول سعيد بن المسيب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وهذا المعنى لا ينسب له عندنا وهو قد يعضه عبادا فان قال  
المرسل انما هو النبي والاشرف على خلقه ولحقنا وما عدهم معناه العام الذي ذكرناه  
ويطلق عليه اي على المرسل المطلق والمقطوع الصياغة كما في قوله تعالى والمعصية  
اي مستغلق بشرايط وقوله ما روي بالتابع او روي قائلا فيما قال  
روى المرسل انما هو مطلقا سواء المرسل العام الذي لم يغير موسى استقطب من واحد  
أكثر وسواء كان المرسل جليلا لم لا في الاصح الاقوال لله صلى الله عليه وسلم والمحذ  
بما يجل بحال المحذوف في محمدا كونه معي بوزاد الاقوال برهان ان قوله رسول  
اصحابه الصحيح ومحمدا رواية عنه لغير تعد بل لعم الا ان يؤخر رسوله عن  
الرواية غير التي كان ان غير اصحابنا على ما ذكر كثير منهم وعبد من عند  
ان في نقابة رسوله وصير في قوله المستند في حق هذا المعنى وهو العلم  
المرسل للمروى الى اعمال النفس لأن مستند العلم لكن هو الاستيفاء للمستند

العلم المستند

محذوف

بخلاف المحذوف فقد خفي في معنى الاستدراك فلا يخفى وان كان خفي الظن به في انه  
 لا يستند الا لغيره فهو غير كاف شرعا في الاعتماد عليه ومع ذلك غير محذور  
 وان كانا مستندا الى احبنا بانه لا يستند الا لغيره فوجبا في شهادة عدله  
 الراوي المحض لا سيما في ما فيه وعلى تقدير قوله فالاعمال على التقديرين وطاهر كلهم  
 الاصحاب في قوله لم يستند اليه غير هو المعنى الاول ودون الثاني يخرط الفكاك  
 فذا راعهم صاحب البئر في ذلك فوضع تلك الدعوى ولما انما فعبه واعتدوا  
 عن لم يستند اليه كباقيهم وجروها ما ينبغي وجروها واجابوا عما افترق  
 عليهم وان الاعتماد في وقوعه المتعدد من المرسل يقع لغوا بانه المستند  
 محذوف استند الى الله فيه الشك حتى يحكم له في لسانه بانه مستند الى الله في قوله  
 الكمي ونظر العائد في صيرورة هذا دليل يبرح بها عند معارضة له واحد  
 ونسبها بالاصح على خلافه فحاشا من الجور حيث قبلوا المرسل مطلقا اذا كان  
 ثقة وقوله الرازي في المحذور انما هو في معنى تلك الفروع لا يجوز له ان يحصر  
 هذا الاوله صحه الاحباب عنده وانما يكون كذا في اطر العدله وان علم الثابت هو  
 الفسوق في منتهىه فيجب العقول وان المستند جاز لم يكون مستندا فانه محذور  
 يكون ظاهره وفعله رواه لم تذكر قوله قبل الا ان يتفصل ولا حيب بانه  
 ليس جازا صراحة عنه منكم على انما لا يولى علمه على انه سمع انه اذا  
 الامر لم يظهر علمه على الصريح وانما علمه الثابت موقوف على ثبوت العدل فقد راوي  
 عن بعض بطاهر الرواية عنه في مستند وقد نرى في ذلك ما ذكره في مستند  
 كذا لظاهره خفاه وقد نرى ما علم به التمسك في احكامه لم يزل وحده في الاول

محذوف  
 او حيد  
 وهو قوله



السلك الراوي والمروي عنه اما كونه لم يدر كعصره او اذ كان لم يكن له كنهما وليست له حجة  
 ولا مكان ومن ثم احتج الى التاريخ لتضمنه بحسب مواعيد الرواة وفنائهم واوقات  
 طبعهم ولزجهم وقد ائتمروا ولم ادعوا الرواية عن شيوخ طرأ بالمازح كدعواهم  
 في التمسك ان يعرف الرواية المروي عنه تصحيحها للقول وعدمه مع عدمه  
 اي علم الذي كلفه هو في نفسه كذا اذ انما وان استعمل في حاله يكون قد حدثه بخلافه  
 كونه حديثا غيره فاذا ظهر بالمدى كونه غير ما وعده بتبديل اللفظ وهو من الكذب  
 وتباني السراج المعلق ومعرفة من اجل علم الحديث وادقها وهو في نفسه  
 حفيظة عامضة فانه في نفس الوقت ظاهر في العلم منها بل هي وانما يمكن معرفة ذلك  
 اهل الخبرة بطرق الحديث ومتونه ومراتب الرواة الضابط للمدرك اهل العلم الثاني  
 في ذلك يستعان على ذلك اي العلم المذكور في طرق الراوي بذلك الطريق او المتفرع  
 تظهر عليه قدر العلم ونحوه في ذلك مع الفهم وان تباين العارضة على ذلك العلم من  
 ارتساق الموصول او وقف في المرفوع او دخل حديث في حديث او هو واحد او غير ذلك  
 من الاستنباط الجوهري للحديث بحسب علم الطريق ولا يبلغ العيق والاحكام كما يقال  
 لرسالة او غيره فيحكم به ويورد في شوك ذلك العلم من غير تحريم لوصف العلم مستوفى العلم  
 عند الحكم هو ما نفع صحيح الحديث على تقدير كونه ظاهر العلم له ذلك ومن ثم شغل في  
 العلم في القصة والعلم ولما اصحابنا فلم يشرطوا الدلالة منها في قد تقسم العلم  
 معلوم وغيره وانما المعلوم كما يروى الصحيح انك ادعوه في واقعنا على هذا الصواب  
 الاصل في محرم الاصطلاح واعلم ان هذا العلم يوجد في كتاب التمهيد

ولستنادا

ولستنادا الكثير والغرض الى اعتبار الخروج الى التناول المنافي لغرض الرسالة الخامس  
 للدراسة بغيره الا ان لستنادا قد من الدلائل بالتحريك وهو لصله ط الظالم سمي بذلك  
 لاسم كمال في الحفا حيث ان الراوي لم يصح من حديثه وانهم يستاعده الحديث بمنهم  
 حديثه كما يظهر قوله وهو الحق عيبه اما في الاستناد وهو ليس في علمه بغيره  
 او عامه مالم يستوعبه من علمه وجهه بغيره انه يستوعبه ومن حقه اي حق الحديث  
 وشانه بحيث يصير حديثا كذا با انه لا يقول حديثا ولا اخبرنا وما الشبهة بالانه  
 كذب بل يقول قال فلان او عن فلان وكذا حديث فلان وغيره حتى يعلم انه اخبره و  
 العباد اعلم ذلك فلا يكون كذا با واما في تقييد الحديث فيجوز الذي ليس ولا يقع  
 الحديث في هذا السند لكن تقييد من جهة صحتها او ضعفها  
 ليحسن الحديث بذلك وهذا النوع ان تدل في التمسك واما الدلائل في  
 الشيوخ لا تقتصر الاستدلال فذلك كما يروى عن شيوخ حديثا يستوعبه وكثيرا  
 بحيث يعرف ذلك في الغرض من الاعراض في نفسه او يكتفي به علم وكثيرا غير معروف  
 او يتسببه الى المدرك في غير معروف بها او لا يعرفه لا يعرفه كماله يعرف  
 امرا اي لو التمسك من الدلائل لصف من الاول لان ذلك الشيء من الاعراض  
 اما ان يعرف من علمه ما يكتفي به في نفسه وضعف اوله يعرفه من كماله يعرف  
 السند من ذلك في نفسه بغيره من علمه وتوحيده في طريقه من علمه حاله فلا  
 منع للحديث في نفسه وتعلقان كماله في نفسه على ذلك في نفسه بينهما اقصاه  
 يستوعب كل حديثه من الدلائل وهو علمه من العلم والتمسك الاول من الدلائل في نفسه  
 لما فيه من العلم الصالح السند فيكون موطوعا في نفسه عليه الحكم غير صحيح في







هو حتى لا يعلم شيئا مما يقع عليه كذا في الاصل المعتبر الثاني الموضوع و  
 هو المذكور في المحقق المصنوع بمعنى انه لا يخلو احد له وصنعه لا يخلو احد  
 الكذب فان الكذب قد يصدق وهو في الموضوع وهو شرافة المصنف  
 ولا كل في ذاته بل في المصنف كالمصنف في موضوعه لا خلاف في المصنف  
 فيقول الصدق حيث حور وادى في التزيف والذهب كاسبان يعرف  
 الموضوع باقرار واضع بوصفه فكل على علم على الموضوع في نفس الامر  
 لا معنى للقطع بكونه موضوعا كما ذكره في افراده وانما يقطع الحكم بان  
 الحكم يقع الظن الغالب وهو هذا كذا في قوله لا يخلو احد له  
 بالعلم ولا ربح المصنف بالان لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 وقد يعرف ايضا بكونه المصنف وهو هذا ولا يخلو احد له كذا في قوله  
 قويه يبرر في كذا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 ناقضا وقهره قويا ومعرفته بالقرآن الذي ذكره في قوله لا يخلو احد له  
 ووصفه من غير كذا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 حسن وجهه بالهاتين كذا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 في انا حديثه كذا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 فوواه والواحد كذا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 ابن ابيهم دخل على المصنف وكان يحكي له الطيابة والفرح والفرح المصنف  
 فروي حديثا على انهم انه قال لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 بعين الفهم فلما خرج قال المصنف لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له

المصنف  
 كذا في قوله لا يخلو احد له  
 كذا في قوله لا يخلو احد له  
 كذا في قوله لا يخلو احد له

رسول الله صلى الله عليه وآله وان تقرب اليها ولم يذبحها وقال لا انا اذبحها  
 ومنهم من وقع في التناول المصنوع على رسول الله صلى الله عليه وآله كذا في قوله لا يخلو احد له  
 في نجد النصارى واقطعهم من راسه انتبه منهم الى الردود والصلح في غير علم فاحتب  
 لوضع يده في راسه وصنعه بغيره وقرنا النبي صلى الله عليه وآله في قوله لا يخلو احد له  
 والعرب قبل ذلك من موضوعاتهم قد يكونوا بالهم لظواهرهم بالصلح  
 والهدى ونظير كذا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 احمار اعينهم ونبوا اليهم افعاله وهو الاخر قد للعان وكل ما لم يقع فيها الا  
 الغرض من الرسل حيث يطلع العدل بكونها موضوعه وكرهات الاوليات ملكة  
 نفقا وقد فكرت في روى عن عيسى بن مريم المرقوم في انه قد روى عن كذا في قوله لا يخلو احد له  
 عكره عن ابن عباس في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 روى الكسوف قد روى عن الرضا في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 هذا الحديث حسبه وكان نوال لاني عصره هذا الجامع قال ابو جعفر في قوله لا يخلو احد له  
 كل شيء الا الصدق وروى ابو جعفر عن ابن مهران في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 من حيث سدد العاديات في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 فيها وهكذا في حديث ابي الطويل في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 المولى ابن ابي عمير في حديثه في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 وهو في قصة النبي صلى الله عليه وآله في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 قصة النبي صلى الله عليه وآله في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له  
 الشيء حديثي في قوله لا يخلو احد له كذا في قوله لا يخلو احد له

روى  
 روى  
 روى



العلم في معناه هذا الحديث ليس هو العلم في كل واحد من هذه الاحاديث كما قال  
 والمعلبي والمحدث في قوله تعالى فليعلم لم يطلعوا على وضعهم جماعة من العلماء  
 قد نهوا عليه وخطبه مرة في سنة اكلوا من هذا ووضعوا الراد قد علقوا  
 اربابا في العرش الذي لم يضر عظمته <sup>عليه السلام</sup> على العباسي وبيان الذي قبله حاله القوي وعرفه  
 بالمار والعله من فرق الشيعة كالي الخطاب وبنو طيخان ويزيد الصامع و  
 اضربهم حبله من الحديث لفظه وانه الاسلام وينصروا به مذبههم روى العفسي  
 حاكم في قوله وصفت الزنادقة على رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اربعة عشر اوصاف وروى عن الله  
 ان يزيد الموري انه جلا من كحل رج <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> عده عنه فحعل قول ارباب هذا الحديث  
 فالكلام اذ اربابا راي جعلنا له حديثا هم من جهة التناقض جمع جهده وهو الذي  
 المصير ككف عولم في نفع العير وضربها والقياسه وهو العيب ومحوها فلهذا  
 والعرض العلم ما استر السداد الكذب الحديث وقد ذهبت الكرامية بكه الكاف  
 وكيف الدوافع الكاف وتزيد الدوافع الكاف فلهذا كنف الراعي اصلا  
 لذلك وام الطائفة المنتسبة عليهم الى محكم لم وبعض المبتدئين من العقوف في الجول  
 وضع الحديث للمعيب والرهيب ترغيبا للناس في الطاعة وزجرا لهم عن المعصية  
 واستندوا بما روى في بعض طرق الحديث كحديث علي بن سعيد البجلي في الناس فليست  
 سعة من النار وهذه الرواية قد انقلها نقله الحديث وجملة بعضهم حديث علي  
 في قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سحر او محجور حتى قال بعض المحذرين انما في الحديث علي بن بكير  
 ونحوه شعبة في ان الله عز وجل في الحديث <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كذا في قوله تعالى في الجنة من بعض  
 الدلائل ما وافق القياس كالي حاز الغرض الى النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فان ياتى خبر عن قول

في الحديث  
 في الحديث  
 في الحديث  
 في الحديث

وكان ما حدثكم غيره كضعف انكف الصالح او قدما الحكماء او الاسترابات او ما  
 حدثنا ضعيف الشهاد فيركب له لستاد اصحاب البروج وقد صدق جماعة من العلماء التبا  
 سان الموضوعات وللصغاني الفاضل الحديث في هذه كتاب الدر المنقطة في تفسير  
 حديث هذا الباب فليكن كالي الفرج بر الحديث دون في الجوز لان كتابه اس كوزي ذكر  
 فيه كذا لافادش التي ادعى وضعها لادلس على كونا موضوعه واكافا بالصعيف اولى  
 وبعضها قد ليحى الصبي واحسن عند اهل النفاذ كذا في كتاب الصغاني فانه نام في هذا  
 المعنى شمل على الصافي كتميم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> هذا التزم الصعيف لافادش الموضوع  
 شمل على ما حدث كثير من الحكماء الصعيف اذ وجدت حديثا باسناد ضعيف  
 فلهذا نقول هذا الحديث ضعيف نقول مطلقا ويعني به ضعيف الاستدلال او بصريحه  
 ضعيف الاستدلال لان المعنى بالاطلاق او بصريحه بانه ضعيف المتفق بروي  
 ثبت ثمة الحديث وانما الصعيف اي يطلق عليه الصعيف مطلقا كالم امام اليه الحديث  
 مطلقا على الاخبار وطرقا مصطلح بها انه اي فلهذا الحديث الموضوع بطريق ضعيف لم  
 يروا ساد ثبت به صرحا بهذا المعنى فاه المطلق المطلق صرح ولم يصر  
 في قوله يعني كذا كذا من مائة على اذ كذا هل ثبت ثمة ام لا بسوق في القدر  
 وقد تقدم انه لا يجوز رواية الموضوع بغير بيان حاله مطلقا واما غير افراد الضعيف  
 فيقولوا واثبت الضافي الاحكام والعقائد لما تربت عليه الضعيف الى حكم  
 الدين في فرعها واصولها ونسائلها واثبت به سان في غير الصغاني الامم  
 والاحكام الشرعية والترغيب والترهيب والمصنوع وفصائل الاعمال ونحوها  
 على المسهر في العلم ونحوه لستاد له حديث في شيء ما عمل الخير فعليه اعطاء الله ذلك







بخبره مستان ولو غدر اذ انما كذلك وعقله ولا يعمل واية الصبي والمجنون  
 لا رفاع الخلق عنها الموجب لعدم الوضوح المعنى لعدم الحفظ من ارباب الكتاب <sup>عائده</sup>  
 تبسرح ومع عدم الصبر بقوله وجهه على شرط عدم العلم المتقدم من الدراية <sup>عنده</sup>  
 الفاشق قصار عدم الفسق شرط العلم الرواية وما يجد في الشرط على كماله المشروط <sup>موجب</sup>  
 الحكم بنفبه حتى يعلم وجود انفا السب كذا استدلال عليه ومنه نظر للمعتض <sup>للكون</sup>  
 ما هو موافق الرواية فاذا جهل حال الراوي لا يصح الحكم عليه الفسق فلا يجب السب <sup>عنده</sup>  
 حين معتض من نوع الشرط ولا يلزم ان الشرط عدم الفسق بل المانع هو <sup>لأنه</sup>  
 حجب جهل الاصل عدم الفسق في العلم وصح قوله وهذا بعض اراستجها ان جعل <sup>القول</sup>  
 فانه كذا لا يصح خبر غير العذر ولا سب سب كذا وندرج في حقيقه قبول رواة الجاهل  
 اكل حتى انما فكره في قوله في كذا اللحم وطها ان الما ورق الجارية والفرق بين ذكر  
 ومن الرواية واصح وليس لراي العذر ان يكونه اذ كالحكم على من لم يعرف كونه سبيما <sup>استجاب</sup>  
 الفسق التي من جعل الكتاب او الاصل على الصغار وضوايع المرفوع وهي الانصاف <sup>محتسب</sup>  
 الخ لم يدع ان يجب زانه ومكانه وشانه فعله وتركه على وجه يصير ذلك ملكه <sup>ولما</sup>  
 لم يصح باعتبارها لان التلذذ من الاستنباط المذكور لا يحل الا بالملكه واعني اعتبار <sup>بها</sup>  
 وصحها بما يرويه معنى كونه حافظا متيقظا غير مغفل ان حدث من حفظه ضابطا  
 لكتاب حافظا لمراد العلم والصبر والبر في حديثه من عار فلما جسد الخبير اندوى به <sup>بها</sup>  
 ما لم يثبت كونه وفي كحقيقه اعتبار العذر له معنى هذا لان العذر لا يجازف بوقته <sup>لأنه</sup>  
 ليس بمصنوع على الوجه المعتبر وكيفية تكليفه على العان ولا شرط في الراوي <sup>الذكر</sup>  
 لا صلا له علم شرطها واطفاق الفقه كلف على الراوي العلم والمصلحة والاخرية مقبل رواية العبد  
 والعرض

ولقبول شهادتها في الجمله فالرواية او لا العلم بفقده وعرضه لان العرض من  
 الرواية لا الدلالة ومن محققين ومنها ولقبول قوله صلى الله عليه وسلم امر الله تعالى في  
 وادانها سمعها قريب جليل فقبلت بغيره ولكن يبيح موكد امره من العزم خذرا  
 من الخس والتقصيف وقد روي عنهم علم انهم قالوا انما هو كذا فانا قوم قصصا و  
 هو مثل ارباب العلم واللسان وقال بعض العلماء اجاب هذه الاحاديث عن الامم  
 معروبه وعن احواف اخاف على طالب الحديث اذ الم يعرف الخي ان يدخل في حله  
 قوله صلى الله عليه وسلم ان كذب على متعمدا فليس يبقي <sup>عنده</sup> معتد من الناس <sup>لأنه</sup> لا يكذب على من رواه عنه حديثا  
 وكفى فيه وقد كذب عليه والمعتبر <sup>في</sup> ان يعلم قد لا يعلم مع من الخس والتقصيف كذا  
 لا يعتبر فيه البصر فيتم روايه الماعري وقد وجد ذلك في الخلاف والخلف ولا العذر  
 بناء على اعتبار وجه الرواية وعلى عدم اعتبار <sup>لأنه</sup> اعتبار المصلحة من عدمها <sup>فصل</sup>  
 ما يحصل العلم بالعدو غير معتبر في الحكمة مطلق وهل يعتبر به ذلك في نفسه وموجب  
 حاصله لا يعتبر في قبول روايه جميع ورق المسلم ليس كان اهل بدعه اقوال <sup>العدو</sup>  
 انه لا يصدق روايه المبتدع مطلقا لعقده ولو كان تبا والاحتشاق في الكفر للمناد  
 وغيره والثاني ان لم يحل الكذب بغيره من جهة قبله وليس حله كخطا به <sup>علاه</sup>  
 الشيعة لم يقبلوا الثالث ان كان داعية لمذهبه لم يقبل <sup>لأنه</sup> مطلقا <sup>لأنه</sup> مطلقا <sup>لأنه</sup> مطلقا  
 مذهبه والافضل وعليه اكثر الجمهور والعراق وهو المشهور <sup>لأنه</sup> مطلقا <sup>لأنه</sup> مطلقا <sup>لأنه</sup> مطلقا  
 مع ذلك المذكور في الشرط معنى كونه اماما قطعوا به في كتب الاصول الفقهاء وغيرها  
 لان من عده عندهم فاسق وانما ذلك قد علم فينا وله الدليل هذا علمهم باخبار  
 ضعيفه بتسبف دعوية الراوي او موثقه من فتا دعوية انصاف في كثير

حاكم على الراوي



من اولها العقد معتد به في ذكر العدل المحال على اقله في قولنا رواه الخالف با  
الصنف الحاصل للدواوي في عدة ونحو ما يشهد به اي شهر الخبر والعمل المضني  
من الاصح بعلم الناس المذهبين وصر صنف طريقه كما ثبت مذهب أهل الخلاف في الطرق  
الصنف من اصحابه ونحوها في الشهر من الاستنباط على علمه على قولنا رواه الخالف  
في بعض الاولين كقولنا دلت القران على صحة مذهبنا في كل ما ذهب اليه الحق المقتضى وقد  
العلم على هذا الدليل اول الرتبة وكما كان فاطلة في شرائط الايمان مع استثنائهم  
ذكر كونه محيد و في فالفرع على قرناه عليه شرائط الدين والامان والعدالة او  
الاخبار لم يخرج الاطلاع على شرائطها اي الايمان والعدل المعتبر في قوله رواه غيره الموثق  
مطلقا ولا نقول في ذلك مع ما عرفت واستلزامه لاشد حكمة وادق نظر في كل  
والرب انه اعد ولا يقدح فيه في الحق في كل ما كان قد يصدق العاقل قد يصدق  
وان في كل طعن على علمنا وقد جاز في المذهب اذ لا مصنف القدر على كل المحرم كما يجب  
المعدل وظاهر هذا عن قاض ومحمد اهما صدق الكاظم ع في جميع الروايات  
مع النبي عنه والقدح في المذهب عظماء هو ان لا يخرج الولد اصحابنا كما لا يصح في كثير  
المستوفى مصنفاتهم خالية عن خبر الثقة على ما نقله في هذا المخرج الى السند حله التوازن  
والمصنفات المستمدة على اعتبار المحرمين على مذهب الحق فيصنفون وكرام ولا يكرمون  
ذكر العمل على خبر المحال في الثقة ليعلم من طهر المذهب من غير خبره او من طهر المذهب من غير  
مطلقا وقد عرفت ان السادة اهل المذهب على صنفه ولا عذر في قولنا كما سبق ذكر  
منهم من اوله وكثيره والدين اعلم بحال الحكماء (الش) فيه توفيق العدل المحقق

في الرواي تنصيصه على علمه وما استنفذ منه بان شهر عدلته من اهل النقل او  
غيرهم واهل العلم استنباط ان الفقيه عند الشئ من مقتضى الكليين وما بعد  
واستأن هذا الاحكام احد هؤلاء المشايخ المشهورين بمصنوعه في توكيده ولا يثبت على  
عدله لما استشهد به من عصره من فقيه ومبطلهم وورعهم يرون على العدالة والاعتماد  
على الترتيب عندها ولا ماله ولا المذهب شهر وان ذلك كغيره من غيرها ولا يسم  
طريق الاحاديث المدونة في الكتب غالبا وفي الاكفائية كبر الوارد العدل في الزوا  
قوله مشهور لنا والحق القضاة كما يكفون به اي لو اورد في اصل الرواية وهذا الترتيب  
فروع الرواية فاما الاعتبار في الاصل فكذا في الفرع وذهب بعضهم الى اعتبار  
اسم كل المخرج والعدل في الشهادة في هذا الطريق موقوف على الرواية التي هي  
سما والواحد من بينه في كل واحد من المصنفات المطلعة على حاله وانما قد  
بالمملكة المتكبره وتوفيق صبط بان يعتبر في ائمة برواها الفقيه المعروف  
بالصبط والاثوان فان وافقهم في رواياتهم غالبا ولو حيث المعنى حيث لا  
يخالفا او كونهما القادر عرفت كونه من بابا ثانيا وان وجدناه اعتبار  
رواياتهم وانما هم كتب الخلفاء ع في احواله لم يصح في احواله في الصبط  
فلم يحكم بحسب هذا الشرط انما يقتضي الترتيب في الروايات الصاطية حفظ او  
مخرجها غير الطرق المذكورة المصنفات واما روايات الاموال المشهورة ولا يعتبر  
فيها ذلك وهو واضح الثالث في العدل مقتضى عن ذكره  
المذهب المشهور ليس به كثر يصعب ذكرها فان ذكر جميع العدل الى ان يكون

ما ذكره في هذا الموضع  
فيما يتعلق بالعدل  
فيما يتعلق بالعدل















مثل ضعيف كذا لب وضاع الحديث قبله فلو اني جئت له فلو اني جئت له  
اي تشاهي روايه غير عن الضعيف وان في ذلك او من قول الحديث من رواه العوالي لا تعتبر قوله ولا  
عليه منهم بالكتاب او العلوا ونحوه والاصح في ذلك انها قطرة في بحر من حديثه في نفسه او غيره  
وايه اسم واعرف من في الحديث في العوالي ومن لحاظ اذا ضعف في الاستقوط وهو كذا  
سنة ضعفه وسقوطه اعتبارا بحدوثه في ما بلغه في نفي اعتبار ولا شيء معتد به لئلا يترك  
المقبول والعدل الوصف المعين ذلك في ذلك **السابع** من حلقه عند شفا  
تخرق بقوم كذا يكون المراد من ضعف العدل وقوله او انه بعد شفا من غير العلم عليه او  
كذلك من العلم وقوله كذا من العلم الى الفهم **والثاني** في شفا من غير العلم عليه او  
ما رواه عنه قبل الاصل لا يجرى في العلم ولا في العلم **والثالث** في شفا من غير العلم عليه او  
قبله او بعد ذلك **الرابع** وهو العلم عند التكرار العلم والماوراء ما يعلم كذا بالماوراء او العلم  
الماوراء عن حديث قبل الاصل لا يجرى في العلم ولا في العلم **والخامس** في شفا من غير العلم عليه او  
**السادس** من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
جاء في شفا من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
في وجوب رواه الحديث لا يجرى في العلم ولا في العلم **والسابع** في شفا من غير العلم عليه او  
في ذلك اذ ليس قوله حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
اعرفه رواه كذا من حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
من الاصل والماوراء في العلم ولا يجرى في العلم ولا في العلم **والثامن** في شفا من غير العلم عليه او  
بعد ذلك يجوز من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
الاصل الذي قد صار عا اذا راوا الحديث هذا الحديث حديثه في شفا من غير العلم عليه او

كذا

فان كذا وكذا وقد وقع كذا في الحديث لا كما يروى في الحديث فلو اني جئت له  
حديثه في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
فان عبد العزيز من حديثه في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
سوي عن علي ويوق الحديث وقد عرفت اني في الحديث الا حديثه في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
ورواه عن رواه عن حديثه وهو الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
والمتن في الحديث من حديثه وهو الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
**المادة** من حديثه وطرق في الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
التحقيق في الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
ان يفرق بين الحديث الذي هو الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
وكذا حديثه في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
**والاول** في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
والثاني في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
قبله وقد عرفت كذا في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
وكان قد جاء في الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
غيره ولا يجرى في الحديث في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه  
التي عرفت من حديثه قبل الاصل كذا في رواية من رواه عن حديثه او رواه عن حديثه او رواه عن حديثه







الحديث الراوي ج. يا الله لم نسمع منه شيئا من ذلك كتر سمع في هذا الطريق  
 على ان التبريد وال... اعلى منها مذهب الاكثر ما ذكرناه وقيل عما اعلى منه الا انه لم يسمع في سمع  
 وفارطه بروي حرمنا واخر ما دلالة... على انه خاطعه ورواه له وحيث ان هن ولو كانت مره الا انه كخطه في  
 اشبهنا قضاة اللجان والتدليس في نحوهما فتكون كحسب ما ينفذ ذلك في  
 من حسيه باللفظ او كونه حطبا لمقتضين به اذ لا يقتضي الحال في حسيه  
 الرواية بل من المنة بصدقه وعلمه ثم بعد حديثي وجدنا في المنة قوله  
 في هذه اكانه احدنا لطيف الاحبار في العور والكنه تنبؤ في الاحبار ولكننا  
 كسر قلنا كان ادون ثم انبأنا ونبأنا لهذا اللفظ عاين في الاحبار وهو  
 تليد لا يتبعنا هنا قبل ظهور اللفظ فكيف بعدد واما قول الراوي في التناو  
 ذكر لنا فهو متصل حديثا فتكون اولنا ونبأنا بالدلالة المتصلة على العور ايضا  
 صرحنا بالكنه بغير حديثا كما سمع في الحد الذي في الحاضر المناظر في كصافي  
 لسمه والحق حديثا لدلالة المتصلة لسمه لم يكن مع العلم بخبره قوله ايضا  
 المعام وادنا في ايدنا العمارت الواقعة في هذا الطريق قول الراوي  
 بالسماع في اقله ولم يعلم اولنا لانه عجت في اللفظ اعلم كونه مره او قول  
 او نسا به وروي في كثر في السماع من غير اذ احدث لوان المروي عنه  
 شيئا من فضله لا نقول كذا الا فاستمع في بعض السماع ان يسمع من  
 عن مائة عاينه ان لا نقول كذا الا فاستمع من حديث التدليس وهو اول  
 علم لسمه لطم اشهر وتاسه في اللفظ على السماع ويتم على كذا في الحديث

بانه ما

لن

لانه الراوي عرض على السماع سوا ما قاله حنيفة الراوي او كذا في سوا ما كان المقر  
 كخطه السماع اكان الراوي يقرأ والاصد الذي يقرأ به مدية اي يدانية عن كخطه  
 اريد في غير ما عر السماع فلا يعتد به كانه لاحد العور والسما في مقود الراوي في علم  
 من غير السماع واحدا من السماع فلا يعتد به كانه لاحد السماع في مقود الراوي في علم  
 هذه الطريقة رواية صحيحة باق من الحديث وليس خالفه في الاعتد به ولكن اختلفوا  
 في ان الرواية على السماع مثل السماع من لفظ في المنة او قوله في كذا في السماع  
 ان السماع اعلى وقد عرفت وجهه وفيه هو في العرض كحديثه اي حديث السماع  
 بلفظه سوا هو المنقول عن عالم الحار والكونه بحق المنة في كذا في السماع  
 وفيما سمع السماع من امراته في امرها الصبطا وحيث بعد سماع السماع الذي  
 قال في كذا في العالم وقراء العالم على كذا سوا وميل العرض اعلى السماع في لفظ  
 السماع وما وقعت له الا على دليل يقتضيه اللفظ حطه الادب في السماع في علم  
 التي هي صفة ان يكون للمنة الاشياء والعيان عن هذه الطريق ان يقول الراوي  
 اذ اراد قوله ذكر قوله على فلهذا في علمه وانا اسم ما قد السماع به اي لم يكتف  
 بالعلم عليه ولا بعدم الكان ولا باثباته بل بلفظه بعضي الا قد يكون مروي  
 وهذا ان اعلى عاين ان هذه الطريق لدلالة السماع على الوراق صرحا وعدم اعتبارها  
 عن المنة بعد في المنة ان يقول حديثا في كذا في السماع في مقود الراوي في علم  
 ونحن من اللفظ الدلالة عليه او مطلق عن قوله رواه عليه في قول بعض الحديث لان  
 اولان بتمام مقام الحديث والاحبار في كذا في السماع في كذا في السماع

هذا هو ما  
 وعبد الله

ان لم نسمع  
 وهي صواب  
 من اي وانما  
 انها كانت ان هنا  
 وغيره اي



هنا الاطلاق لان الشيء لم يحدث ولم يكن وان افترضنا ما سيجري من  
حولها مما يقتضيه حيلها على ان الاستعمال على وجه المجاز يقتضي  
من العرائن الدالة عليها ولا يطلق كذلك مضيقا معناها وفي قولنا ان تخبر  
الشيء وهو خبرنا دون الاول وهو خبرنا بالحق استعان بالسطح والشافه  
دون خبرنا فانما يتجلى في غير النطق كثيرا ولا في الفرق قد ساء بيلها  
وان لم يكن منها فرق ههنا اللغة وفرق بينهما لغة فذلك لغة غدا والفرق  
هو الاطلاق في القول والاستعمال واذا قال الراوي لراي المروي عنه  
احدكم فليس كذلك وهو كما مضى اليه فاهم لذلك فلم يترك ذلك صحيح الاخبار  
المحدث عنه فاهم يكلمنا معنى الاول في قولنا الاكثر لانه الراوي المطابق  
على انه مقرب وليس عندنا التفرع من كونها ما ثبت اليه لغيره في النطق  
للمحدث والتحدث والخبر ولان كونهم الاقلية ولان لا يثبت له ان كان  
فعل الاول كقولنا او ان نقول بما لا اول خبرنا تتركب من قيام العرائن  
على اولها من رايه اخبارا وقبلها فيقول في كماله وهو متعمد وله كونه  
حدثا لانه كذب وفي قوله الراوي وبوجه كذا وما شئنا كراوى من الشيء  
او شئنا هل شئنا من او غير ذلك عند رواية الخبر حدثا وغيره  
لصعوبة الحكم على كونه مطابعا للواقع مع كونه العوض ولانه السبق في كونه  
لما لا يثبت كونه غير موافق ما شئنا من خبرنا بالصيغة المطابقة

ايضا وقيل انه يقولون ان كذا حدثا لحدثي لانها اكمل مرتبة من حدثا لحدث  
كذلك عدم مصدر بل البدل ليس بخبرنا اهل البلد كما مر فليست مراد اشكر على العا  
وصفا لان عدم الزائد هو الاصل وهذا الفصل على خطه اصل الايراد  
اكثر هو الاول ولو عكس الامر فيها فبما في حاله العوض والحدثا المقصود  
وفي حاله الاجماع حدثا نظرا الى دخوله في العموم وعدم ادخاله في لفظ جاز  
لصحة لغة وعرفا ومنه اي من العلماء في النكاح والواقعة في المصنفات بل في  
اوصافها من ابدال لعلها بالاحرى لاحمال الركوع من قال ذلك لراي التنويه  
وقد عبر عما يطابق مدققة وكذا التمسك بما لا يتحقق احدهما ولا عكسه وعلى تقدير  
ان يكون المعنى من راي التنويه بينهما فيبني على الكمال والمسمى في فعل الحديث المعنى  
فان حوزنا مجارا لا بدال والاولى ولما المستوعب منها من عرائن ذكر في مصنف  
معنى حوزنا مصدرا باللفظ على حوزنا الرواية بالخبر فبما في حاله جاز التفرع  
والاولى توافقنا نبتا وبها في المعنى لانه لا يكون محتملا والعبارة حوزنا  
معنى التفرع ولما كانت اعراضه او ادنى ولا تخرج الرواية والحق ان التفرع  
او المستوعب ممنوع منه اي الاستماع بنية ويخرج من المواضع كالكذب والقرابة  
في الاستماع واكتفينا بحيث تخفى بعض الحكم والبول على العادي ونحو ذلك والاضابط  
كونه بحيث لا يثبت الفرق لعدم كونه من الاخبار والتحدثا مع فلو اسوقا خبرنا  
للحدثا ولغيرنا فبما في حاله من راي التنويه ويخرج عن كونها اصل الاخبار  
ولم يثبت وقدمه على الوجه الاكثر ويختلف كذا في حاله في حاله الناس من حق  
الهمم وعدمه وان دفاعا بالواقع فان من راي التنويه وكذا مطلقا ومنهم



















عليها أصلا وهو قريب قاناه أي إلى الطالب الشيخ ككتاب قول الطالب  
لشيخه هذا رواه أسكن فناء ولينيه فاجزئي رواية فاعلم من غير نظر في الكفا  
وكيف يكون رواه جميع أم لا فباطل أن لم شوق معرفة الطالب بحديثه  
متيقظا والأصح الاقحام عليه وكانت إجابته جازية في الروا على الشيخ  
الاعتماد على الطالب حتى لو كان لا يدرى الأصل إذا كان موثوقا به فيروى  
وكذا يجوز مطلقا أنه قال الشيخ حديث عن أبيه أنه كان حديثي عن أبيه  
والوهم لزوال التاميم أن اتهم أصحابها بالضعف لكن عند الإجابة وعلمنا  
على الشوط وثانيهما المناولة المحررة عن الإجابة بأننا وكننا بأول هذا السماع  
أورواتي ومضرا عيلدي عن غيري ليعلم أنه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
ذلك وهذه مناولة فاعلم فالصحيح أنه لا يجوز له الرواية بها وحوزة أي  
الرواية بذلك بعض المحررات كقول العلم بكونه مروي بها لم يستوركا بالدين  
لأن الرواية واستند إليها في الحديث بما روي عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
بكتابه إلى الترمذي مع عبد الله بن خلفه ولم ير أن يدفعه إلى العلم المحزون وقد  
عظم المحزون إلى الترمذي وفي إجابته ما روي في الكمال باستناد إلى المحررات  
فأولت لال الحنفى الرضا علم الرجل أصحنا نعطين الكتاب بوالفكر  
أرو عن محمد بن أن أرويه عنه قال في الإقاعات أن الكتاب في فاروق عنه  
وتباني لم ينجح إجازة الرواية محمد اعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب استبان  
مخلص وهذا يريد على فكر قريب بما فيه المناد وله فانه لا يملك من شعور  
وإذا روي بها أي بالمناولة لم ينفى من ضروا حديثا فله مناولة وأجبر  
مناولة

مناولة غفيرة على حديثنا وأجبرنا لايها ما سماع أو الروا وقيل بجبر أن يطبق  
خصوصا في المناولة المقترنة بالإجابة لما عرفت من أنها في موضع السماع وحوزة أي  
الاطلاق حديثا وأجبرنا بصحة الإجابة المحررة عنها عن المناولة والاعتماد  
منهم الغد بالمناولة أو الإجابة أو الأذن وكونها وكان قد حصل من الإجابة  
عبارة لم تملوا فيها التبدل كقولهم في الإجابة إجابة أو حديثا مثل فيه  
إذا كان قد شأفهم بالإجابة لفظا وكعبان منقول إجابة والمكر كناية أوفياء  
إلى كان قد إجابة كخط وهذا وكما لا على التبدل كما فيه التشرع والاعتماد  
بما هو على منه كما إذا كتبت إليه وكل حديثه ولا جلت له من فكل من حصل  
الإجابة سماعا ما نباني وما كتبت إليه الحديث من بلد كناية ولم يشأفهم بالإجابة  
إلى فاعلم كذا وبعضهم يستعمل الإجابة الواقعة رواية من فوق الشيخ المتفق فكل من  
يقول بعد علم فاسمع على شيء ما جاز به عن شيء قرا على ولعل عن فاعلم من الإجابة  
ولكن كان عن سماع من الإجابة واعلم أنه لا نزول المنع من الإطلاق إجابة  
في الإجابة ما ناهى المحررات كاعتناء قوم من علماء من قولهم في إجابته لم يحرر  
حديثا وشأفهم إجابة لأن الإجابة إذا لم تدل على ذلك لم يعد إجابة أمجروا منها  
الكتاب وهو لم يكتب الشيخ مروي به لغايب أو حاضر محض أو أحد لفظه بوقف خطه بكتبه  
أو محض وكتب الشيخ بعد ما دلت على امر بكتابه بته وهو أيضا ضريان له إذا  
لعمري مروي به بالإجابة بأن كتبت إليه ونقول لعمري كذا كتبت له كذا كتبت له كذا وكذا  
معارضة الإجابة وهي أي أمكانه بعد الصفح في العلم والقول كالمناولة المقترنة بها أي  
بالإجابة والسماح أن يقع محرر عنها وقد صنفنا الحديث في الأصول في حوزة الرواية















قول الحنفية ونحوه ان شافعية ولا يعلم تعاضدا للفاظ وما يحمل معانيها ومما  
التفاوت بينهما ان يجوز له ان يدعى الحديث بالمعنى بل يقتصر على الرواية باسمه للفظ الذي  
سمعه يجره وفيما ان علم ذلك جاز له الرواية بالمعنى على اجماع القائلين لان ذلك هو الذي  
تشهد به احوال الصحابة والتلف الاول وكثيرا ما كانوا يسلمون معنى واحد في اللفظ  
مختلفة وما حال الا لا يسمعونهم كان على المعنى قول للفظ وهذه بحول المعنى باللفظ  
فيما لا يحسنه اولى وفي صحته محتمل فلو ان في عهد النبي اسلم بكنته منك  
زيد والعرف ان ان كنت تزيده معانيه وله ما في وعنه او في قولك انك على ذلك  
انني سمعك الكلام منك فان زيد اربعة كما سمعته منك فلا يحسن في اسعد ذلك فلو ان  
تزيد المعاني فلتسمع قال له يا بن في خيلك علم حسن لسانك كحديثك ولعل  
ارويه كما سمعته وان اذا حفظت الصلة في ذلك لم يكن لنا هو عنك له تعالى  
اقصد واجلس ومما انما يحول الرواية بالمعنى في غير الحديث النبوي ان لم يعلم  
بالصادق والبر الكمية استلزمه ووافق لا يوفق عليها الا بكلامه فانها كانت  
التركيب في كتب الفصل والوصل والعدم والناجيز ولم يدع له  
بل انما كان مع صاحبها حاصبه متفكلا في حصة والاهتمام وغيره او كذا  
الفاظ التي هي مشتركة او متوافقة اذا وضع كل موضع اللفظ في المعنى الذي  
قصده ومثله ولا يصح ان يقرأ الله وجب عليه متواتر في حفظها ووعاها وادها كما  
سمعا من حامل فقه الامم غير فقهه ورر حامل فقه الامم هو فقهه والبر لانه  
اولي وكان الاية الاول علمه بتلك الخصص وهذه الميزان يندفع بما تقرر

د

وان لم يرها بالافتقار معها العوض الداعي للحديث وهذا طرفة غير المصنعا والمصنعا لا تغير  
اصلها وان كان معناه لانه يحرج بالغيرين وصعب ومقصود مصنفه والرواية بالمعنى  
فيها لما في الحديث على الالفاظ المحرج وتذكر غير هو في المصنعا المدون في الادواق وبلغ ان  
عقبتا كحديثا في المعنى المشكول فيه هل وقع باللفظ او المعنى او كانا وكما في اللفظ  
الدالة على المقصود لما في غير التخر من ذلك حيث اشمال الرواية بالمعنى على كطرفه  
معلم ذلك العجابه عن التبعود والى اللبس وان شفع ولم يحسن في قول الرواية بالمعنى  
وبعض محسن ايضا لقطع الحديث بحيث يورث كاحضه دون بعض ان لم يكن هذا القيد قد رواه  
في محل اخر ورواه غيره بما ايرجح اليه في ذلك الحديث ومنهم من منع مطلقا لعل المصنف اذ  
كما سمعه وجوه اخر ون مطلقا سواء كان قد رواه ام غيره على العام لم لا وهذا القول هو  
الاية لوقوع ذلك في عرف لعلق النور منه بالمعنى كحديثه في لسان ولا يحل ذلك  
فما علمه بذلك انه في محله وان لم يحرك الرواية بالمعنى للمعنى في المردول في غير الخبر  
مستصحب وانما يقطع المصنف الحديث في يد في مصنفه المدلول عليه لانه لا يحسن في قول  
الاطباء لا يقره الا في حق المناصب مع رعاها ما سبق تمامه معنى المقصود في قول  
لا يحل له ان يعارض الحديث وقد فعله غير واحد من المحدثين خا ومثلهم ولا يروى الحديث  
نقله كان ولا ينفق بل لا يتولا الا سقن اللفظ والعرضه لكونه معا تالافق في الحديث  
ويحق اذ كان كما سجد مسالا لذكره في قول من وفي صحفه حمل ذلك في قول عبد الله بن  
اعرجوا حديثا فانما وقع فيما ينبغي علم يرويه الحديث في الرواية في قوله في الحديث  
ما يعلم من الحديث وما يعلم المصنف يدرك باللفظ افواه الدجال العارف في حوال الرواه

بالحديث  
على  
الاصح



























[illegible]

محمدا عليه ويريد اصابها بالاسلم حتى يصيب عن الاول بالطبقه واما يزيد بالمشا  
مرحت فمنه تريد من اسحق شعروا رايته مطلقا فاله واللقب عمران ويريد  
خالدا لماط يميز بالكنيه وليس انما الاول الروايه الصريحه واما ولا يلزم فاع  
وليس لنا يريد الموصوف في باب الصفا ولنا فيه يريد مقوله ولكن يميز بالطبقه  
واللب وغيرهما مثل يريد حلقه ويريد سطح وكلها مراد في العالم  
ومثل ثمان ومان الاول بالثوب عدالين والثاني باليا المشاه بعدة فالاول غير  
مستوفى ولكنه يضم اليها صحيحه الصديق علم والثاني يعني الخبر كان  
خير افاضله في الاستشاهه توفيق الروايه ومثل حنان وصيان الاول بالثوب  
الثاني باليا فالاول حنان من يريد اصحاب العالم علم واقفي والثاني حنان السراج  
كيت في غرضه متوجه الى لب وحنان العبد محمد بن عبد الله بن محمد ومثل ثار  
ويتا باليا الموصوف الثاني المعجزه او باليا المشاهه مرحت والتمين  
المهملة المحفظة الاول في الاضبيعي اخو سعيد بن ر والثاني الوهماء مثل  
خيشم وخيشم كله ما باليا المعجزه لان الصمما عنها وتقدم اليها المملكت اليها المشاه  
مرحت والاضري عنها ثم المشاهه ثم المثلثه فالاول الوالد بن خيشم الصديق  
الهمانيه والثاني الواسع حيشم الهلالي النابغ وهو ضعيف ومثل عمار  
باليا المشاهه ثم الثاني المثلثه او باليا المشاهه الاول المصنف بن خيشم والثاني  
مطلق ذكره المؤلف الاضيح وامثال ذلك كثير وقد حصل الاسله والاضله  
المتبوعه الصنفه وغيرها كما لمذاني والهمذاني الاول كقولهم والذال المهملة

كاد العاشي سلمنا  
دعنا من محمد سلمنا  
أطلق محمد سلمنا

وق عليه السلام  
الصا  
الديابي  
والجهم  
وعلى كوفي  
الطشق فلا اشتبا  
إبراهيم الدرد

(محر)







وفي كتاب الرجال تنسب على بعضه ومعرفة الاصل والاهول من العلم والرواية  
وفائدة معرفته زياده التوضيح في الاطلاع على الرواية واناسهم وقد اوردوا  
بالنصف للاهتمام ثانه لذكر هذا الاهول من العلم عبد الله بن مسعود وعنه  
مسعود اخوه وزيد بن ثابت ويبريد بن ثابت اخوه ومن هم اباء المؤمنين  
ويروى عنه اسما صوحان ورع وسعود اسما خراش العتيبان ومن  
النايعين عمر بن حنبل البونين وارقم بن حنبل اخوه واصله  
من الهجر بن مسعود واخوه الحمر عداهم ومثل البله والهي اسما  
وعمان بن حنبل ومروان بن امير المؤمنين ثمان بن زيد واهله وعنه  
كلمه لعنه الله وقتله موقف واحد وسام وعنه وزيد بن الحارث  
الاشجعيون ومروان بن مسعود وعنه علي بن مسعود وعنه  
الحارثي ومحمد بن علي بن ابي حمزة الثمالي وعنه عبد الملك وعنه  
نوعط بن ابي رباح ومروان بن مسعود وعنه حماد بن عمار وعنه  
وكلمه لعنه الله ومثل البرعة عبد الله بن مسعود وعنه علي بن مسعود  
الحلي ثمان بن مسعود وكلمه لعنه الله وعنه بن طام بن ابي اسلم  
ويروى عنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه  
الفضل بن عوف بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
اصحاب الصداق وعنه داود بن قيس واخوه يزيد وعنه عبد الله بن مسعود  
الهم وعنه الحارثي وشهاب بن وهب بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه  
احمد بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود

الاهول

نجباء

وحنبل

الاخوة الاربعة بنو اسد بن عبد السلام ولدوا في بطن واحد وكانوا علماء  
محمدا وعمر بن مسعود رابع لم يتجدد ومثل الختة شافين ومحمد بن مسعود  
واحمد بن مسعود بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
المسعود وان بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
بنو مقر بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
عبد الله بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
عنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
وما زاد على هذا العدد ما ذكره الله في كتابه وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
العباس بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
ومعبد وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
نوابهم بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
وكان له ملك لم يملكه غيره وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
او طائفة وللملأمة فان ذلك بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
او ذلك كان السماع على التواتر والبرهان في العلم وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
بالفحص وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود وعنه بن مسعود  
والاوطان لما تظنوا فكنوا العرب والمدائن وصاغت الانساب فلم يتبين



غير الانتساب الى البلد والعري فانتسبوا اليها كالعم فاحادوا الي ذكرها  
فالتكسر ببلد ان قل وقيل شرط شكتنا اربع تسعين بعد ان كان قد كسر بلدا  
اخر يتسبى الي اياها شا او يتسبى اليها معا فقد كان للبلد من سكنى وعش عند  
ذلك فترتيب البلد الثاني يتم فصولا مثله بعد ادى ثم الدمشقي والى كسر  
بلدا حده اقليم يتسبى الي اياها شا او يتسبى اليها معا بعد الملكا ومن القرية والبلد  
والناحية والاقليم فهو من اهل جميع مثله لا يتسبى اليه احد من اهل اقليم او الصدوق  
او الكوفي ولو لم يرد اجمع منها فليبدأ بالاع فصولا التامى الصدوقى  
وهذه جملة موضع في الانتساب الى هذا العلم اعني ترتيبه احدث واو  
اجللا ومراعاة الاستقصاء فيها بعد ذكر الامثلة الموصى لمطالعة فعمله بكتابتنا  
عنه القاصدين في معرفة اصطلاحات المحدث فانه قد علم في ذلك الوقت  
وفق النسخ الاكابر لمحمد والى والى والى للموتى للبلاد والى للموتى للموتى  
وهو سماء وجم الكمل **و** فرع لغير هذا المولى المنزلة قوله الترخ  
للموتى له الموضع بالبدية في علم الدراية مولانا العبد الفقير الى عفو الله عز وجل الدين  
ابو علي محمد بن ابي القاسم عالمه بلطفه وعنى عنهم عنه وفصله هو هو لولم يكتفوا من  
دى الحق الحليم عام لسع وحسب وسعيا مدامصله **و** صور خط المصنف **و** الله  
امامة ونسب على هذا الى العالم المظلم محمد والى المجلد كالمصنف فلا له بالدر الفاضل  
الطامع الرقيب على هذا العلم **و** الله عز وجل الدين  
محمد والى بن ابي القاسم عالمه بلطفه وعنى عنهم عنه وفصله هو هو لولم يكتفوا من  
دى الحق الحليم عام لسع وحسب وسعيا مدامصله **و** صور خط المصنف **و** الله



121

هو على ما في نسخة  
هو الملك المظفر  
احمد بن محمد  
المستعصم بالله  
عنه الحق الحليم عام  
سعد بن محمد  
محمد بن ابي القاسم